مجلة الآداب و العلوم الإنسانية ISSN: 1112-4628, EISSN: 2588-2449
مجلد: 23. عدد 02 السنة :2024

أصالة المنهج في علم الكلام وأثره في التأسيس لمنهجية التفكير في الإسلام
- دراسة نقدية لدعوى تأسيس المنهج الكلامي على المنطق اليوناني-

• **سفيان الحنفازي**
الدرجة العلمية والعنوان المهني: طالب باحث بسلك الدكتوراه كلية أصول الدين-تطوان
البريد الإلكتروني Soufian.elhanfazi@etu.uae.ac.ma

تاريخ الاستلام: 2024/06/30. تاريخ القبول: 2024/09/29. تاريخ النشر: 2024 /12/26.

ملخص:
ظل سؤال المنهج يطرح نفسه في العديد من العلوم الشرعية، خاصة في ظل ما يروجه خصوم الإسلام من تأثر مناهج البحث الإسلامي بمناهج الفلسفة اليونانية، خاصة المنطق الأرسطي، ولعل علم الكلام أكثرها جدلا في هذا الباب، على اعتبار أن هذا العلم أحدث ثورة في منهجية التفكير الإسلامي، بإقحامه مناهج بحث واستدلال جديدة، لاقت نوعا من النفور من المسلمين أنفسهم مدعين أن هذا العلم ليس سوى ترجمة لمناهج التفكير في الفلسفة اليونانية، وأن المتكلمين الأوائل كانوا رجال دين استخدموا منطق أرسطو في بناء استدلالاتهم ومناهجهم في التفكير عموما، فكرة شاعت لدى مؤرخي الفكر الإسلامي من المستشرقين خاصة، وهي فكرة لازالت سائدة إلى اليوم، هذه الدعوى التي تدفعنا للتساؤل عن أصالة المنهج في علم الكلام، وكيف أسهم هذا العلم في التأسيس لمنهجية التفكير في الإسلام؟
الكلمات المفتاحية: منهج علم الكلام، دعوى، تأسيس، منهجية التفكير، المنطق اليوناني(الأرسطي)

Abstract:
The question of methodology persists in many Islamic sciences, especially amidst allegations from detractors of Islam regarding the influence of Greek philosophical methods, particularly Aristotelian logic, on Islamic research

methodologies. The science of Kalam (Islamic theology) stands out as particularly controversial in this regard, as it represents a revolution in Islamic thought methodology by incorporating new research methodologies and forms of argumentation. Some Muslims themselves have expressed discomfort with Kalam, claiming it is merely a translation of Greek philosophical thought, arguing that early Muslim theologians were religious figures who utilized Aristotelian logic in constructing their arguments and thought processes. This notion, popularized by Orientalist historians of Islamic thought, continues to persist. This claim prompts us to question the authenticity of the methodology in Kalam and how this science contributed to establishing a methodology of thought within Islam?
Key terms: methodology of theology, claim, foundation, methodology of thought, Greek logic (Aristotelian)

مقدمة :

أدى توسع المسلمين في البلدان المجاورة إلى التصادم مع فكر ديني جديد تمثل في الديانات المثنوية(أصحاب القول بإلهين اثنين، كالمانوية والمزدكية...)، وخاصة الديانة المسيحية وقولها بالثالوث(آلهة ثلاث)، فلم يكن أهل هذه الديانات ليتخلوا عن عقيدتهم ويقبلوا عقيدة الإسلام بسهولة، لذلك شنوا هجوما فكريا للتشكيك في عقيدة المسلمين، من خلال إثارة قضايا ومسائل تمس جوهر العقيدة وتحاول نقض أسسها، مستعينين بكل الوسائل الفكرية والعلمية والعقلية المتاحة، وعلى رأسها الفلسفة وأساليب المنطق اليوناني.

وهذا ما سيدفع المسلمين إلى نقد الشبه المثارة حول العقيدة وبيانها للناس بطرق وأساليب تختلف عن الوسائل التي عهدها المسلمون من قبل، فما كان من المعتزلة إلا أن أقحموا العقل وأعطوه صبغة استدلالية تُأسِّس لمنهج فكري جديد في بحث ودراسة علوم الإسلام.

غير أن هذا المنهج الجديد الذي سيتخذه المعتزلة، وبسبب تصادمهم مع الفكر المسيحي، الذي يعتبره جل المؤرخين على أنه السبب الرئيسي وراء نشأة علم الكلام، وهو ما يؤكده دي بور عندما اعتبر أن المسيحية هي السبب الرئيسي في نشأة علم الكلام، وهو نفس الرأي الذي قال به فون كريمر عندما اعتبر هو الآخر أن نشأة المعتزلة تعود إلى الفكر المسيحي، لأن أول فكرة تكلم فيها المعتزلة هي الجبر والاختيار، وهي الموضوع الرئيسي الذي يدور حوله الجدل عند نصارى الشام قبل ظهور الإسلام، وأن معبد الجهني قد أخذ مقالته في القدر عن نصراني أسلم ثم تنصر[1].

هذا التصادم سيؤدي إلى القول عند البعض بخلط مناهج المتكلمين الأُوَل بمناهج الفكر المسيحي، والتي تتمثّل أساسا في الفلسفة وأساليب المنطق اليوناني، وهذا ما سيثير دعوى تأسيس المنهج الكلامي على المنطق اليوناني، مشككين في أصالته واستقلاليته، وأن المتكلمين الأول لم يكونوا سوى ناقلين لعلوم ومناهج غيرهم من الفلاسفة اليونانيين.

لذلك سأعمل من خلال هذه الورقة البحثية على محاولة إبراز الامتياز المنهجي لعلم الكلام وإثبات أصالته في البحث والتفكير والاستدلال عند المتكلمين الأوائل ورد دعوى تأسيس مناهجه على مناهج الفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي خاصة، ثم أهمية هذا العلم وأثره في التأسيس لمنهجية التفكير في الإسلام وتطوير مجموعة من المناهج العلمية وتوسيع مجالات البحث العلمي قديما وحديثا، منتهجا مسلكا استدلاليا يقوم على التحليل والاستقراء لكتب المتكلمين الأول ومناظراتهم، للوقوف على مناهجهم في التفكير والبحث، ثم مقارنتها مع مناهج الفلاسفة اليونانيين، قصد إثبات التباين الواضح بين المنهجين، وإبراز الامتياز المنهجي لعلم الكلام تنظيرا وتفعيلا، وذلك من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: المنهج في علم الكلام

- إثبات أصالة المنهج الكلامي، ورد دعوى تأسيسه على المنطق اليوناني

[1] أنظر: فون كريمر، الحضارة الإسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية، تعريب: مصطفى طه بدر، دار الفكر العربي، د.ط، د.ت

- أثره في التأسيس لمنهجية التفكير في الإسلام

المحور الثاني: خصائص مناهج البحث والاستدلال الكلامية

المحور الثالث: الضوابط العلمية والعملية لمنهجية التفكير الكلامي

(أخلاقيات الممارسة الكلامية من أجل إنتاج معرفي إنساني عالمي)

المحور الأول: المنهج في علم الكلام

المطلب الأول: إثبات أصالة المنهج الكلامي، ورد دعوى تأسيسه على المنطق اليوناني

أدت عدة عوامل إلى القول بتأثر المتكلمين الأول بالمنطق الأرسطي، أبرزها تصادمهم مع الفكر المسيحي المستند على المنطق اليوناني، فلم يكن هؤلاء ليقبلوا إلا بما أقره العقل الصوري، بالإضافة إلى ما وقع من التلاقح والتداخل بين الفلسفة وعلم الكلام في القرون المتأخرة بدءا مع الفارابي(ت339هـ) ثم ابن سينا(ت427هـ) والغزالي(ت505هـ) وابن رشد(ت595).. كل هذه العوامل وغيرها، كانت ذريعة لنبذ أي عقلانية إسلامية، وأن العقل الإسلامي ليس سوى استلهام للعقلانية الغربية اليونانية.

والواقع أن المدارس الكلامية الأولى معتزلة وأشاعرة وشيعة وكرامية، لم يقبلوا هذا المنطق الأرسطي، بل ذهبوا إلى التشنيع على من عمل به من المسلمين، وهو ما يؤكده ابن تيمية بقوله: "مازال نظار المسلمين لا يلتفتون إلى طريقهم، بل الأشعرية والمعتزلة والكرامية والشيعة وسائر الطوائف من أهل النظر كانوا يعيبون فسادها، وأول من خلط منطقهم بأصول المسلمين أبو حامد الغزالي"[1]، ويقول في فقرة أخرى: "مازال نظار المسلمين بعد أن عرب وعرفوه يعيبونه ويذمونه ولا يلتفتون إليه ولا إلى أهله في موازينهم العقلية والشرعية".[2]

[1] السيوطي جلال الدين، صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، نشره وعلق عليه: علي سامي النشار، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، د.ت، ص324

[2] المصدر السابق، ص333

ومن خلال استقراء وتتبع جهود المتكلمين الأول، والردود التي توالت على العقل الكلامي أو المنطق الكلامي، نورد مجموعة من الأدلة والإثباتات:

أولا: نقد المتكلمين الأول للمنطق الأرسطي والتأليف في الرد على المنطقيين

من بين الأسباب التي كانت وراء ظهور علم الكلام، الرد على الفلاسفة المشّائين ومنطق أرسطو على الخصوص، لما يحمله – أولا– من خلفية ميتافيزيقية تنافي عقائد المسلمين، ولكونه يقوم– ثانيا– على آليات استدلالية تعارض المبادئ المنهجية التي يقوم عليها المنهج الكلامي، والتي تؤدي إلى تعارض مبادئه مع عقائد المتكلمين، لذلك اتجه العديد من المتكلمين إلى نقد منطق أرسطو والتأليف في الرد على المناطقة، سواء ممن يعتبرون من خارج دائرة الإسلام أو ممن نقلوا المنطق عبر تقريبه إلى المجال التداولي العربي من المسلمين أنفسهم، الذين رأوا فيه الآلية العقلية الأقدر على استيعاب المسائل العقدية وحصول اليقين فيها.

ويتجلى لنا هذا الرفض في نقدهم لأهم المبادئ التي قام عليها هذا المنطق، فلم يقبلوا بالقياس الأرسطي كما يذكر ابن خلدون "أن المسلمين لم يأخذوا بالأقيسة لملابستها للعلوم الفلسفية المباينة للعقائد"[1]، ثم نقدهم لمبحث الحد الأرسطي، بل أسسوا لنظرية حد جديدة كما هو الأمر عند الباقلاني، والتي يضع لها شروطها الخاصة ويجعلها في مقدمة كتابه الأصولي "التقريب والإرشاد" أثناء حديثه عن الحد بنسبته لعلم المنطق وسبق المناطقة فيه[2]، بل تعدى الأمر إلى نقد قوانين الفكر الأرسطوطاليسي، وهي قانون عدم الجمع بين النقيضين، وقانون عدم ارتفاع النقيضين وقانون الذاتية، وهي القوانين التي يرى أرسطو أنها هي المبادئ العامة والبديهية التي تجعل من المنطق علما حقيقيا أو علم العلوم وتسمح له بوضع مناهج علمية.

[1] ابن خلدون عبد الرحمان بن محمد، المقدمة، القاهرة، د.ت/د.ط، ص 332

[2] أنظر: الباقلاني، التقريب والإرشاد، تحقيق: عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1418هـ-1998م، ج1/بدءا من الصفحة 184، في حد العلم وحقيقته.

وما يزيدنا يقينا أنهم رفضوا منطق أرسطو، أنهم وضعوا كتبا للرد على المنطقيين ونقد المنطق الأرسطي، كما تشير ، إلى ذلك، نصوص كثيرة إلى أن أبا علي الجبائي(ت303هـ) وأبا هاشم(ت321هـ) والقاضي عبد الجبار(415هـ) –وهم من المعتزلة– كتبوا في نقد المنطق الأرسطوطاليسي، ومن الأشاعرة الإمام أبو الحسن الأشعري(ت324هـ)، فقد ذكر ابن فورك أن له كتابا على أهل المنطق[1]، ثم الباقلاني(ت403هـ) في كتابه "دقائق الكلام في الرد على من خالف الحق من الأوائل ومنتحلي الإسلام" فقد رد فيه على الفلاسفة والمنجمين ورجح فيه منطق المتكلمين على منطق اليونان، ومن الشيعة كتاب الآراء والديانات لابن النوبختي، رد فيه على أهل المنطق، كما يُذكر عن ابن حزم(ت456هـ) أنه ألف كتابا في نقد منطق أرسطو، يقول صاعد "وألف كتابا أسماه التقريب لحدود المنطق بسط فيه القول على تبيين المعارف واستعمل فيه أمثلة فقهية وجوامع شرعية، وخالف أرسطوطاليس واضع هذا العلم في بعض أصوله مخالفة من لم يفهم غرضه ولا ارتضى في كتبه، فكتابه من أجل هذا كثير الغلط بين السقط"[2]

وقد ذكر جلال الدين السيوطي في كتابه "الحاوي للفتاوى" في فتوى سماها "القول المشرف في تحريم الاشتغال بالمنطق"[3] عددا آخر من معارضي المنطق وعدَّد آثار كل واحد منهم في الرد على المنطق، لا يسعنا المجال لذكرهم والتعريج على آثارهم.

ثانيا: إقرار بعض المفكرين بأن للمتكلمين منهج خاص بهم

يميز فان إس بين منطق المتكلمين والمنطق الأرسطي، وهو يؤكد أنهم –المتكلمون–قد وظفوه استدلالاتهم، ولكن لا يتعلق الأمر بالمنطق الأرسطي المتعارف عليه، ويضيف أن المتكلمين قد فضلوا

[1] ابن عساكر، تبيين كذب المفتري، الناشر: القدسي، دمشق، 1347/1929م، ص135
[2] صاعد الأندلسي، طبقات الأمم، طبعة القاهرة، د.ت، ص118
[3] السيوطي، الحاوي للفتاوى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م، ج1/ص255-257

استخدام كلمات من قبيل "آداب الكلام" و"آداب الجدل" عوض كلمة المنطق رغبة منهم في التميز عن الفلاسفة.[1]

ويقرر ابن تيمية أن للمتكلمين قانونا خاصا بهم، امتازوا به عن المناطقة، يقول: "وكان للغزالي قانون هو المنطق، أما أبو بكر بن العربي فقد وضع قانونا آخر مبنيا على طريقة أبو المعالي ومن قبله كالقاضي أبي بكر الباقلاني"[2]

ثم ابن خلدون الذي يقرر أن أبا بكر الباقلاني هو من وضع المقدمات العقلية التي يتوقف عليها المنهج الكلامي، ومنها أن "بطلان الدليل يؤذن ببطلان المدلول" وأن هذه الطريقة كانت فنا نظريا قائما بذاته، ثم جاء إمام الحرمين فوضع في هذه الطريقة كتاب الشامل وأن هذا الكتاب نفسه شرحا للطريقة القديمة للمتكلمين.."[3]

ويبين ابن خلدون أن السبب وراء رفضهم للمنطق الأرسطي، وذلك "لعلمهم بأن إثبات المقدمات المنطقية يؤدي إلى إبطال العديد من مقدماتهم الكلامية، فيؤدي ذلك إلى إبطال أدلتهم في العقائد، لذلك بالغ المتقدمون في النكير على انتحال المنطق وعدوه بدعة وكفرا".[4]

ومن أبز المفكرين المعاصرين، نجد الدكتور محمد عابد الجابري، فرغم انتقاده الشديد لمنهج المتكلمين، إلا أنه يؤكد على امتياز المنطق الكلامي عن المنطق اليوناني، مبرزا أوجه الاختلاف بينهما، وكيف أن للمتكلمين منطقا خاصا بهم امتازوا به عن غيرهم، حيث يقول: "أن العقلانية العربية الإسلامية كما طبقتها مختلف الفرق من معتزلة وأشاعرة وشيعة وفلاسفة، ذات منطق خاص، منطق ثلاثي القيم يختلف كثيرا عن المنطق الأرسطي ثنائي القيم. إن هذا المنطق الخاص لا يتقيد بمبدأ الثالث المرفوع،

[1] Josef Van Ess, Logical structure of Islamic Theologie, kleine Shrefter, author: Hinrich Biesrefled, Brill, 2018, p239

[2] ابن تيمية، موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1950م

[3] ابن خلدون، المقدمة(مصدر سابق)، ص326

[4] المصدر السابق،

فالقضية ليست إما صادقة وإما كاذبة، لا غير، بل هناك دوما، في المنطق العربي الإسلامي في المشرق قيمة ثالثة".[1]

ويضيف"أن هذا المنطق الثلاثي القيم، الذي يشكل الناظم الأساسي في بنية الفكر العربي في المشرق، مستمد من هذه البنية نفسها التي تتحرك العلاقات فيها بين ثلاثة محاور: الله، الإنسان، الكون. في حين أن المنطق اليوناني منطق ثنائي القيم لأنه مستمد من بنية فكرية تتحرك العلاقة فيها بين محورين فقط، هما الإنسان والكون".[2]

ففي هذا النص إشارة مهمة جدا للفارق الذي أعطى للمنطق الكلامي امتيازه عن المنطق الأرسطي، ذلك أن المتكلم ينطلق من الوجود الأول وهو الله، ويجعله رابطة بين الكون والإنسان، فيفتح أمام العقل أفاق السماء، ومعاني خفية لا يتفطن لها إلا من استحضر الإيمان بالله وجعله غاية علمه وعمله.

ثانيا: انتقاد منهج المتكلمين واتهامه بالضعف

عدم التزام المتكلمين الأول بالاتساق الصوري في بناء الدليل، جرَّ عليهم انتقادات من قبل مفكرين معاصرين لهم وممن جاؤوا بعدهم، وهذا يؤكد أيضا خروجهم على منطق أرسطو ومبادئه، وهو ما يؤكده إمام الحرمين حيث يقول: "رتب أئمتنا أدلة العقول ترتيبا ننقله ثم نبين فساده"[3]، ثم إن الغزالي(505هـ)، والذي ينسب إليه إدخال المنطق في علم الكلام، قد اتهم منهج المتكلمين بالضعف وخروجه عن القانون العقلي، لعدم أخذه بمنطق أرسطو وإنما أخذوا بمقدمات تسلموها من خصومهم، وهذه المقدمات في نظره وفي نظر العديد من الفلاسفة، هي مقدمات ضعيفة غير يقينية، وإنما هي مقدمات جدلية، تسلموها لمجرد الشهرة وذهلوا عن سببها، كما انتقد أقيستهم في مقابل القياس المنطقي، فيقول: "إن أكثر أقيسة الجدليين من المتكلمين والفقهاء في مجادلاتهم وتصانيفهم مؤلفة من مقدمات مشهورة فيما بينهم،

[1] الجابري محمد عابد،نحن والتراث- قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي-المركز الثقافي العربي،بيروت/الدار البيضاء،1993م،ص 84

[2] المصدر سابق، ص 85

[3] النشار علي سامي، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، 1404هـ/1984م، ص96

تسلموها لمجرد الشهرة وذهلوا عن سببها، ولذلك نرى أقيستهم تنتج نتائج متناقضة فيتحيرون فيها وتتخبط عقولهم في تنقيحها".[1]

ويعد ابن رشد أبرز من انتقد منهج المتكلمين وحاول بيان ضعفه وفساده في كتابه "الكشف عن مناهج الأدلة"، حيث توجه إلى أدلتهم على وجود الله وحدوث العالم من خلال إعادة صياغة أدلتهم صياغة منطقية صورية، ادعى برهانيتها، منتقدا دليل الحدوث ودليل التمانع لما يعتريهم من ضعف لكثرة المقدمات وعدم قيامها على منطق أرسطو، فاقترح بدلهما دليل العناية ودليل الاختراع، وقد اجتهد الدكتور طه عبد الرحمان في كتابه "تجديد المنهج في تقويم التراث"[2] في نقد هذه الدعوى، وإبراز الامتياز المنهجي للمنطق الكلامي عن المنطق الرشدي.

كل هذه الانتقادات تدل على أن للمتكلمين منطقا خاصا بهم امتازوا به عن الفلاسفة، وهو ما أكده جوزيف فان إس والجابري، كما سبق ذكره.

ثالثا: قراءة كتب المتكلمين الأول تثبت خروجهم عن منطق أرسطو وبنائهم لمنهج خاص بهم

إن أبرز دليل يمكن أن نقدمه لإثبات دعوانا – أصالة المنهج الكلامي- ورد دعوى غيرنا – قيام المنهج الكلامي على المنطق الأرسطي – هي قراءة مستفيضة للمدونات الكلامية القديمة التي حددت المعالم الأولى لعلم الكلام الإسلامي، والتي تؤكد لنا أن للمتكلمين منهجا فكريا خاصا بهم، والذي سيَمتدُّ تأثيره إلى باقي العلوم الإسلامية باعتباره منهجا للبحث والتفكير كما وصفه شارح المقاصد، أن علم الكلام سمي باسمه لأنه "يورث قدرة على الكلام في تحقيق الشرعيات كالمنطق في الفلسفيات".[3]

[1] الغزالي أبو حامد، المنقذ من الضلال، ت: جميل صليبا وكامل عياد، دار الأندلس، بيروت، د.ت/ط7، ص59

[2] أنظر: طه عبد الرحمان، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/بيروت، د.ت/ ط2، مبحث: مفارقة التداخل الخارجي البعيد: ابن رشد نموذجا، بدءا من الصفحة 126

[3] التفتزاني مسعود بن عمر، شرح المقاصد(مقاصد في علم الكلام)، الناشر: الحاج محرم صفند البوصنوي، إستانبول، 1305هـ/1888م، ج1/ص5

وقد امتاز المنهج الكلامي بمجموعة من القواعد الاستدلالية والطرق البحثية التي أغنت منهج البحث والتفكير في الإسلام، رغم ما وجه لها من انتقادات، إلا أنها كانت السبب وراء فتح الطريق لتأسيس منهجية التفكير العلمي في الإسلام.

تظهر لنا كتب المعتزلة الأولى خروجهم عن منطق أرسطو وقيام منهجهم على العقل المجرد الغير المتسق والغير الملتزم بالبناء الصوري، ولعل ذلك راجع للظروف التي نشأ فيها المنهج العقلي عندهم، وذلك أنهم اضطرتهم الشبه المثارة حول عقيدة الإسلام إلى بلورة أدلة عقلية في وقت وجيز، ما جعلهم يهملون جانب الترتيب والتقعيد، وهذا شأن أي علم في بدايته، لكن سرعان ما تطور ووضعت أسسه، خاصة مع الأشاعرة، حيث يعتبر الباقلاني واضع المقدمات العقلية التي تتوقف عليها الأدلة والأنظار كما أشار إلى ذلك ابن خلدون في مقدمته.

ومن أبرز المقدمات العقلية والقواعد الكلامية التي نستنبطها من المدونات الكلامية:

- قياس الغائب على الشاهد
- بطلان الدليل يؤذن ببطلان المدلول
- إنتاج المقدمات النتائج
- الاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه
- السبر والتقسيم

المطلب الثاني: أثر علم الكلام في التأسيس لمنهجية التفكير في الإسلام

قد حاولت في المطلب الأول قدر الإمكان أن أثبت أصالة المنهج الكلامي وخروجه عن منطق أرسطو بما توفر لنا من أدلة، لكن يبقى السؤال المطروح، هل فعلا ساهم علم الكلام في التأسيس لمنهجية التفكير في الإسلام، خصوصا وأن علوما شرعية كأصول الفقه وعلم الحديث كانت تتسم بصرامة منهجية قد لا نجدها في المنهج الكلامي، وذلك لأهمية هذه العلوم في حفظ أركان الإسلام وأصوله، والتي لا يجب أن تتطرق لها شبهات تشكك المسلمين في شريعتهم وفي أقوال رسولهم، فكيف يمكن إذن أن يكون علم الكلام قد أسس لمنهجية التفكير والبحث والاستدلال في الإسلام؟

أولا: تأسيس المنهج العقلي في الإسلام

عندما نقول تأسيس المنهج العقلي في الإسلام، فهذا لا يعني غياب العقل مطلقا قبل نشأة علم الكلام، فلولا العقل لما صدَّق الصحابة النبوة، ولما استطاع الإنسان أن يميز بين النص الصحيح والنص الضعيف والنص المكذوب، بل إن المنهج العقلي كان حاضرا بقوة في معظم علوم الشريعة، كأصول الفقه والحديث، وغيرها، لكننا عندما نلفظ بكلمة "تأسيس"، نقصد بها إرساء معالم منهج عقلي مستقل، له أصوله وقواعده وضوابطه ومقدمات استدلالية وبحثية، لم تعهدها تلك العلوم من قبل، حتمتها ظروف دينية وفكرية وسياسية واجتماعية، لكننا نرى أنها مرحلة حتمية كان لابد أن تجد مكانتها في المنظومة الفكرية الإسلامية، ولعل الفترة التي تأسس فيها هذا المنهج العقلي، يخضع فيها لخصوصيات الشريعة الإسلامية وينضبط بضوابطها العلمية والعملية ويقوم على أصولها النقلية من قرآن وسنة، ذلك أن هذه المرحلة لم تتعرف بعد على المنطق اليوناني بشكل جدي، فنبت العقل في بيئة إسلامية خالصة، ودليلنا على ذلك، أن علم الكلام بدأ في النصف الثاني من القرن الأول الهجري مع ظهور الفرق الكلامية مثل الخوارج والقدرية، ثم تطور في القرن الثاني الهجري مع المعتزلة والأشاعرة، أمثال واصل بن عطاء (ت 131 هـ): مؤسس المعتزلة وعمرو بن عبيد (ت 144 هـ)، وكانت أدواته الأولى قائمة على النصوص الشرعية (القرآن والسنة)، وعلى الجدل العقلي البسيط المستمد من الفطرة السليمة ومنهج النقاش والحوار.

أما المنطق اليوناني، وخاصة منطق أرسطو، فقد دخل الحضارة الإسلامية مع حركة الترجمة الكبرى في العصر العباسي، أي في القرن الثاني والثالث الهجري، ولم يكن المنطق جزءاً من علم الكلام الأصيل، بل تمت إضافته لاحقاً كأداة لتحليل وتنظيم الاستدلالات الكلامية، وأول من أدخل المنطق إلى العلوم الإسلامية كانوا الفلاسفة مثل الكندي (ت 256 هـ) والفارابي (ت 339 هـ)، لكن انتشاره في علم الكلام بدأ مع الغزالي (ت 505 هـ) الذي دمج المنطق في الدراسات الكلامية.

وهذا التتبع التاريخي يؤكد أن علم الكلام أسبق تاريخياً: نشأ كرد فعل طبيعي لتحديات الفكر الإسلامي الداخلية والخارجية، بينما جاء المنطق لاحقاً كأداة لتعزيز التحليل المنهجي، ثم أخذت الدعاوى، بعد

ذلك، في أقطار البلاد الإسلامية مشرقا ومغربا، تفرغ كل طاقاتها من أجل إدماج الدين في الفلسفة والفلسفة في الدين، خصوصا مع المشرقيين أمثال الفارابي وابن سينا والغزالي، فأنتجوا لنا فكرا مشرقيا حرّانيا، ينافي ما جاءت به الشريعة الإسلامية، في مقابل المغاربة، حيث أخذ العقل معهم منحى مغايرا لما أسسه المتكلمون، مدعين أن العقل مناط الفلسفة وحدها، وهي الحكمة المطلقة.

نستخلص إذن:

أ- أن المتكلمين، شرعنوا استعمال العقل، ولو مجردا في حالات، الأمر الذي كان يرفضه الحديثيون، فسكتوا عما سكت عنه الشرع، في حين خاض المتكلمون في قضايا توجس منها غيرهم لقيامها على العقل المطلق.

ب- ثم إنهم جعلوا العقل مصدرا أساسيا من مصادر الاستدلال وفي تحقيق المعرفة في الإسلام.

ج- كما أسسوا لمنهج عقلي، له قواعده ومقدماته وحدوده وآلياته في البحث والاستدلال، ثم آليات عقلية ولغوية، تربط بين النص الصحيح والعقل الصريح متى توهم التعارض بينهما.

ويتجلى هذا المنهج العقلي في مجموعة من المقدمات العقلية والآليات الاستدلالية، نذكر أهمها بإيجاز:

- قياس الغائب على الشاهد

يعرفه الفارابي بكونه: "النقلة بالحكم المحسوس في أمر ما أو المعلوم فيه بوجه آخر تحت الأمر الأول"[1]، ثم يشرح الفارابي طريقة استعمال هذا القياس، "حيث إننا ننظر في المحسوس الذي شوهد فيه حكم ما وأخذنا الأمور الأخرى الموجودة في ذلك المحسوس ثم نظرنا في أي أمر من تلك الأمور يصح

[1] الفارابي، كتاب القياس(كتاب مستل من المنطق عند الفارابي)، تحقيق: رفيق العجم، بيروت، دار المشرق، 1967م، ص 45

ذلك الحكم على جميعه، فإذا حصل معنا ثم وجدنا شيئا غير معلوم الحكم داخلا تحت ذلك الأمر لزم ضرورة أن ينتقل إليه الحكم الذي كان قد صح لنا على المحسوس".[1]

ورغم ما أثاره هذا النوع من القياس من جدال واسع بين نظار الكلام أنفسهم، إلا أنه شكل أهم آلية بحثية يقوم عليها المنهج الكلامي، بل كان له الأثر الكبير في توجيه طريقة التفكير العقلي عند المتكلمين وعند غيرهم، وهذا القياس في أصله، ليس كما يتوهم البعض أن من شأنه مساواة الله عز وجل بخلقه، وإنما له شروط وضوابط ومقدمات علمية، تجعل منه مسلكا علميا مقبولا ومنتجا، وهو ما يؤكده الدكتور محمد عابد الجابر، فرغم انتقاده للمنهج الكلامي القديم، إلا أنه يقرر "أن قياس الغائب على الشاهد، طريقة علمية، ما في ذلك شك، ولكن شريطة التقيد بشروط صحتها...فكانت بحق منهج البحث العلمي في الثقافة العربية الإسلامية"

- بطلان الدليل يؤذن ببطلان المدلول

وهو من المقدمات العقلية التي وضعها الباقلاني، كما يذكر لنا ابن خلدون، أن أول من وضع المقدمات العقلية التي تتوقف عليها الأدلة الكلامية هو الإمام الباقلاني، وهذا الدليل هو من بين تلك المقدمات.

وهذا الطريق يتكون من مرحلتين: المرحلة الأولى أن نلتمس أدلة المثبتين للشيء، وتثبت كذبها وضعفها بحيث لا نجد دليلا آخر على ثبوت الشيء سواها، وإما أن نقوم بعملية حصر وجوه الأدلة، ثم نقوم باستقراء دقيق عليها، ينتهي إلى نفي هذه الوجوه كلها بحيث لا نجد وجوها أخرى غيرها.[2]

ومن الأمثلة على استخدام المتكلمين لهذا الطريق، ما نقله النيسابوري في شرح الباقلاني للمع- للكرامية، أنه "قد أجمعت الأمة على أن القرآن كلام الله على الحقيقة، والقدرة على الحروف ليست قرآنا،

[1] المصدر السابق، ص47

[2] مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص139

وقد أبطلنا قول من قال: إن الكلام هو الحروف، فلم يبق أن الكلام هو القول والقول هو الكلام، وليس ذلك حروفا ولا القدرة عليها".[1]

– الاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه

وهذا الطريق من شأنه أن يزيل هوة الخلاف من خلال الاشتراك في الوصول إلى الحقيقة، بحيث "يكون في الصور المتنازع عليها والمختلف فيها، فيقيسون ما اختلفوا فيه على ما اتفقوا عليه، فيجعلون ما اتفقوا عليه هو الأصل وما اختلفوا فيه هو الفرع، فيثبتوا الحكم الذي ثبت في المتفق عليه للمختلف فيه[2]"

وهذا المسلك الاستدلالي، نجده أكثر حضوراً عند الأشاعرة، فالباقلاني يستعمل هذا الدليل كثيرا في مناقشته للمعتزلة وفي إثبات بعض الصفات (كإثبات صفتي الوجه واليد لا يلزم عنه التجسيم..)، ثم إن الجويني الذي انتقد هذا المسلك، نجده هو نفسه استعمله فيما مرة.

– السبر والتقسيم

يذكره الباقلاني في التمهيد "بأن ينقسم الشيء في العقل على قسمين أو أقسام يستحيل أن تجتمع كلها في الصحة والفساد، فيُبطل الدليل أحد القسمين، فيقضي العقل على صحة ضده، وكذلك إن أفسد الدليل سائر الأقسام، صحح العقل الباقي منها لا محالة[3]"

وحاصل هذا الدليل أن تحصر جميع الأوصاف المحتملة للتعليل، حيث يعمل الناظر على تتبعها واحدا واحدا، ويبين خروج آحادها عن صلاح التعليل به، إلا واحدا يراه ويرتضيه.

[1] النيسابوري أبو القاسم، الغنية في الكلام، تحقيق: مصطفى حسين عبد الهادي، القاهرة، دار السلام،2010، ج1/ص242

[2] الشوكاني، إرشاد الفحول، تحقيق: محمد سعيد البدري، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، 1997، ص295

[3] الباقلاني،التمهيد، تحقيق: ريتشارد مكارثي اليسوعي، بيروت، المكتبة الشرقية، 1957، ص 19

ومن صور الاستدلال بهذا المسلك، استدلال الأشاعرة على حدوث الأعراض "فالحركة عرض من الأعراض، وتبطل الحركة عند مجيء السكون، لأنها لو لم تبطل عند مجيء السكون لكانا-أي الحركة والسكون- موجودين في الجسم معا، وإذا بطل هذا، علم كون الأعراض حادثة، لأنها توجد وتبطل.[1]

- إنتاج المقدمات النتائج

هو استخلاص النتيجة من المقدمة بحيث تكون المقدمة ضرورية والنتيجة نظرية، وقد تكون المقدمة نظرية والنتيجة ضرورية، كقولنا الجوهر لا يخلو من الحوادث التي لها أول، وهذه مقدمة نظرية لا يمكن التوصل إليها إلا بدقيق النظر، والنتيجة أن ما لا يخلو عن الحوادث التي لها أول فهو حادث، وهذه النتيجة ضرورية.[2]

وقد أقام المتكلمون الربط بين المقدمات والنتائج على أصول مأخوذة من علم الكلام بحسب مذاهبهم، فبعضهم قال إن الربط بين المقدمة والنتيجة عادي، وبعضهم قال إن الربط عقلي، وبعضهم قال إنه راجع إلى العلية أي إنه واجب لا انفكاك عنه.

- المفاهيم الاعتبارية

وضع المتكلمون ما يصطلح عليه "بالمفاهيم الاعتبارية"، وهي إضافة منهجية مهمة جدا، تُيَسّر عملية العقل وتسهل الطريق أمامه، فلا يبقى -العقل-تائها يتقلب من مجال إلى آخر، وقد ساعدهم ذلك كثيرا للوصول إلى نتائج موضوعية تنتج معرفة يقينية.

ثانيا: أثر علم الكلام في تأسيس مناهج بعض العلوم

لقد امتد أثر المنهج الكلامي إلى باقي العلوم، المأصولة منها (كأصول الفقه والفقه والحديث والتفسير) والمنقولة (كالإلهيات والأخلاق والمنطق الأرسطي نفسه)، بل أضحى المنهج الكلامي مناط تطور العلوم واستمراريتها في الإنتاج العلمي وتطور الفكر الإسلامي ككل، وكان له الفضل في تقارب العلوم وتكاملها.

[1] المصدرالسابق، ص22
[2] مناهج البحث عند مفكري الإسلام(مصدر سابق)، ص 136

وكمثال على هذا التأثر نذكر بعض العلوم التي بنت مناهجها على قواعد ومقدمات وآليات من المنهج الكلامي:

أ- أصول الفقه

استفاد الأصوليون من بعض القواعد الكلامية في بناء القواعد الأصولية، من بينها:

- قاعدة التحسين والتقبيح العقليين: مع أن هذه القاعدة لاقت نقدا لاذعا من علماء الأشاعرة وغيرهم، إلا أنها خلفت آثارا علمية كبيرة في تأسيس العديد من القواعد الأصولية، يطول ذكرها هنا، وقد ألف في هذا الباب الدكتور عايض الشهراني، كتابا بعنوان "التحسين والتقبيح العقليين وأثرهما في مسائل أصول الفقه"[1]، نوجز جوانب هذا التأثير في عناوين تلخص المضمون:

-أثر التحسين والتقبيح العقليين على المسائل المتعلقة بالحكم الشرعي.
-أثر التحسين والتقبيح العقليين على المسائل المتعلقة بالأدلة الشرعية.
-أثر التحسين والتقبيح العقليين على المسائل المتعلقة بالنسخ.
-أثر التحسين والتقبيح العقليين على المسائل المتعلقة بدلالات الألفاظ.
-أثر التحسين والتقبيح العقليين على المسائل المتعلقة بالاجتهاد والتقليد.

- إفادة القطع عن طريق العادة: وهو ما يعرف عند الأشاعرة بإفادة النظر الصحيح للعلم الضروري بطريق العادة، أقام عليها الأصوليون أدلة كثير، أهمها:

-إفادة التواتر للعلم
-كون الإجماع حجة
-إمكان إفادة خبر الآحاد للعلم

وقد تجلى هذا التأثير بشكل عام، في طريقة تفكير الأصوليين، فصار المنهج العقلي، عندهم، من لوازم الخوض في مباحث أصول الفقه، حتى أضحى يطلق على منهجية التفكير والبحث عند فريق منهم

[1] أنظر: الشهراني عايض، التحسين والتقبيح العقليين وأثرهما في مسائل أصول الفقه، كنوز إشبيليا، 1429هـ/2008م.

بطريقة المتكلمين، في مقابل طريقة الفقهاء، والتاريخ الإسلامي يشهد أن الفريق الأول كان أكثر إنتاجا وتطورا واستمرارية.

ب- الفقه

علم الكلام يتعامل مع القضايا العقدية، ويحاول تبيان العلاقة بين المعتقدات والأفعال –ربط العلم بالعمل- وسيظهر هذا التداخل من خلال العديد من النظريات والمناهج التي أثرت في تطور الفقه وتوجهاته.

وعلى سبيل المثال: فعلماء الكلام قدموا العديد من الحجج والبراهين لبعض القضايا الفقهية المثيرة للجدل، مثل مسألة الأخلاق والعدالة وحقوق الإنسان والتفاعل بين الشريعة والعرف والعادات، كما أنهم ساهموا في تحديد المفاهيم الأساسية المتعلقة بالشريعة والأخلاق والعبادات وهو ما يساعد في بناء منهجيات فقهية دقيقة، وفي تحليل الأدلة الشرعية بطرق مختلفة، مما أثر في تطور الفقه وتوجهاته المستقبلية.

1. المعتزلة ركزوا على مبدأ "العدل الإلهي" و"حرية الإرادة"، مما أثر على قضايا فقهية مثل المسؤولية الفردية. بناءً على هذا الأساس، رفضوا العقوبات الجماعية وقرروا أن كل إنسان مسؤول عن أفعاله وحده.

ما يظهر في جهود واصل بن عطاء الذي جمع بين الفكر الكلامي والاجتهاد الفقهي، حيث أثرت آراؤه العقلية في مسائل مثل الحدود والكفارات والنظام (إبراهيم بن سيار) الذي استخدم منهجاً عقلانياً في فهم الشريعة، خصوصاً في تفسيره لقضايا العقود والنيات.

2. التأثير في قضايا فقهية محددة: القضاء والقدر ومسؤولية الإنسان:

أثرت مناقشات المعتزلة والأشاعرة حول القضاء والقدر على فقه الأحكام الجنائية، مثل مسؤولية القاتل في القتل الخطأ أو العمد:

فالمعتزلة رأوا أن الإنسان مختار تماماً، فترتب على ذلك أنهم اعتبروا النية هي الأساس في كثير من الأحكام (مثل العبادات والعقوبات).

أما الأشاعرة فرأوا أن الأفعال مخلوقة لله، فكان لديهم موقف أكثر مرونة في قضايا مثل التعزير.

3. علم الكلام وتأويل النصوص الفقهية:

في مسألة رؤية الله في الآخرة، استخدم الأشاعرة والمعتزلة أدوات التأويل الكلامي. هذه المناقشات انعكست على قضايا تتعلق بالشهادة والرؤية في القضاء، والتأويل في فهم الأحاديث المتعلقة بالأحكام الشرعية.

- القاضي عبد الجبار (المعتزلي): أثرت أفكاره في القواعد الفقهية، خاصة المتعلقة بالاجتهاد والقياس.
- الإمام الجويني (419-478 هـ): كتب "البرهان في أصول الفقه" متأثراً بالمباحث الكلامية.

الخلاصة:

التداخل بين علم الكلام والفقه ظهر جلياً في أعمال أعلام كالمعتزلة والأشاعرة والحنابلة، سواء في صياغة القواعد الفقهية أو تأويل النصوص الشرعية. كانت القضايا المشتركة بين الفقه والعقيدة، مثل القضاء والقدر، والإيمان والعمل، من أهم المجالات التي أثرت فيها الأدوات الكلامية على الفقه الإسلامي.

ج- علم التفسير

يظهر آثر علم الكلام بشكل كبير في تفسير القرآن الكريم، من خلال الاعتماد على مجموعة من الآليات العقلية واللغوية الكلامية، التي استعان بها كل مذهب كلامي في الدفاع عن مسلماته، ويظهر هذا الأثر في تنوع التفاسير واختلافها، فالتفسير عند المعتزلة غيره عند الأشاعرة غيره عند المجسمة وغيره عند الحديثيين..

وتعتبر آليتي التأويل والقياس الكلامي (قياس الشاهد على الغائب)، أهم آليتين قامت عليها تفاسير المتكلمين والعقلانيين بل وحتى الفلاسفة الإسلاميون ممن تأثروا بالمنهج الكلامي وإن ادعوا غير ذلك، لكن الاستقراء يثبت حضور آليات الاستدلال الكلامي في التفسير وتناول قضايا العقيدة على الخصوص،

عندهم، كابن رشد مثلا، في محاولة منهم تنزيه الباري عن كل نقص، وكمحاولة للتوفيق بين النقل والعقل متى توهم التعارض عند المتشابهات، وليس غرضنا أن نتعرض لمدى تحقق الموضوعية فيها، فذلك بحث طويل، وإنما الغاية إظهار تأثير المنهج الكلامي على مناهج تفسير القرآن الكريم.

د- علم الحديث

يظهر تأثر علم الحديث بالمنهج الكلامي من عدة جوانب:

- توظيف الأساليب الكلامية النقدية لفحص صحة الأحاديث ومصادرها، مما يؤثر في عملية تقييم الروايات المتنوعة، كما يظهر في مواقف بعض المحدثين من الرواة المرتبطين بمدارس كلامية محددة. فمثلًا، كان هناك تشدد تجاه الرواية عن أشخاص اعتُبروا من أهل البدع، مثل المرجئة أو القدرية، رغم أمانتهم وعدالتهم أحيانًا، فالإمام النسائي، مثلا، كان يُشدد على الرواية عن أهل السنة ويتحفظ في الرواية عن أهل البدع[1].

- توظيف المنهجية الكلامية في تحقيق الحديث والتأكد من صحة وضعف الحديث، ويظهر أثر المنهج الكلامي واضحا في رفض بعض المحدثين للأحاديث التي تتعارض مع أصولهم العقدية. فمثلًا، المعتزلة كانوا يتشددون في قبول الأحاديث التي تخالف مبدأ "تنزيه الله" كما يفهمونه، فردّوا أحاديث الشفاعة بحجة تعارضها مع عدل الله[2].

- استعان المحدثون بالمنهج الكلامي في تفسير الأحاديث وتحديد مضامينها ومعانيها، وهذا يؤثر في فهم النصوص الحديثية بشكل أعمق، فبعض المحدثين انحازوا في تفسيرهم للنصوص الحديثية التي تتعلق بصفات الله بناءً على مواقف عقدية معينة، متأثرين بمنهج الأشاعرة أو المعتزلة، مثال الإمام البيهقي، الذي مال في الأسماء والصفات إلى تأويل بعض الصفات الإلهية بما يتفق مع مذهب الأشاعرة.[3]

[1] أنظر: الذهبي شمس الدين ، سير أعلام النبلاء، دار الحديث، القاهرة، 2006، ج 14، ص 133.

[2] أنظر: البغدادي عبد القاهر، الفِرق بين الفِرق، دار المعرفة، بيروت، 1998، ص 199.

[3] أنظر: البيهقي، الأسماء والصفات، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ج 1، ص 250.

– تأثر علماء الحديث بالمنهج الكلامي في ترتيب وتبويب الأحاديث وفقا لمواضيعها ومدى صحتها، مما يسهل على الباحثين الوصول إلى المعلومات بسهولة وبشكل منظم.

ونلمس هذا التأثر في أعمال كبار المحدثين كالحاكم والخطيب والقاضي عياض وابن الصلاح في صياغتهم لعلم الحديث دراية، ثم جاء بعدهم الشّراح الكبار ليصوغوا معالم هذا التأثر المنهجي الذي يُبين عن قدرة عالية للعقل المسلم في إنتاج معرفة علمية رصينة.

ر– علوم اللغة

وهي من بين العلوم الأكثر تأثرا بمناهج علم الكلام، ونلمس ها الأثر في عدة جوانب نحوية وبلاغية وبيانية...

ففي الأصول النحوية، يظهر هذا التأثير على أنواع الأدلة، كالقياس مثلا، وفي الأصول العامة التي وجهت التفكير النحوي، كالتعليل والعامل، كما يمتد هذا التأثير إلى الجانب التطبيقي والتحليلي للنصوص الشرعية، كتحليل الألفاظ والمفاهيم، والتوجيه الإعرابي وبيان وجه الدلالة فيها..

كما أن الاستقراء، يثبت أن التقسيمات النحوية أصولها كلامية، والمقصود بها، تلك التقسيمات التي روعي فيها محاذاة الألفاظ على العالم الخارجي، والتي كان أساس التقسيم فيها عقليا أو كلاميا، ومن هذه التقسيمات:[1]

–التقسيم إلى أصل وفرع: مثال ذلك، اعتبار الاسم هو الأصل والفعل هو الفرع، وهذا يتجاوب بوضوح مع فرقة المتكلمين في اعتبار الذات أصلا والفعل فرعا لها.

–تقسيم الألفاظ بحسب التأثير والتأثر: جعل الرفع هو أقوى حركات للفاعل الذي هو أقوى الأقسام.

–تقسيم الألفاظ باعتبار الوجود والعدم: حيث قسموا الألفاظ إلى واجب وجائز وممتنع.

[1] حسينة يخلف، قراءة في الأسس الكلامية لبناء الفكر النحوي، مجلة قراءات، المجلد:13/العدد:(2021) 01، ص -224 225

-تقسيم الفعل بحسب أقسام الزمن الحقيقي: اعتمد النحاة في تقسيمهم لأنواع الفعل إلى ماض ومضارع وأمر على أساس كلامي هو مشابهة الكلام للأزمنة الفلكية، وهذه المشابهة تتمثل في أمرين:

الأول: أن الزمان من مقومات الفعل، يوجد عند وجوده، وينعدم عند عدمه.

الثاني: أن في كل منهما معنى الحركة والتجدد، فالزمان حركة الأفلاك، والفعل حركة الأشخاص والأشياء.

ومن القضايا أيضا التي يظهر فيها ها التأثير، قضية العلة والتعليل: من ذلك، "الشيء لا يكون علة لنفسه، وبهذا يبطل التسلسل في النحو والكلام".[1]

س- علم الأخلاق

علم الكلام يتعامل مع القضايا الأساسية المتعلقة بالوجود والمعرفة والأخلاق، ويحاول تبيان العلاقة بينها، وقد قدم علماء الكلام العديد من النظريات والمناهج التي تعالج قضايا الأخلاق والسلوك الإنساني، مما ساهم في تطور وتعميق فهم الأخلاق ومعانيها.

وكمثال على هذا التأثير، فقد قدم علماء الكلام الحجج والبراهين للدفاع عن القيم الأخلاقية الثابتة والمطلقة، وكيف يمكن استنباطها وتحديدها، كما تناول موضوعات مثل الخير والشر، والعدالة والرحمة، وغيرها من القيم الأخلاقية الأساسية، وساهموا في تحليلها وتفسيرها بطرق متنوعة ومنفتحة، تراعي خصوصيات المجتمعات وعاداتهم وطبائعهم، وذلك في إطار الشرع الإسلامي.

- التأسيس للعلاقة بين الإيمان والعمل الأخلاقي: علماء الكلام كالشافعي والأشعري تناولوا العلاقة بين العقيدة والسلوك الأخلاقي، حيث رأوا أن الإيمان الصحيح يؤدي إلى الالتزام الأخلاقي.

[1] بخيت مصطفى أحمد عبد الحليم، أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي، دار البصائر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012م، ط1، ص255.

– الجدل حول حرية الإرادة والمسؤولية الأخلاقية: المعتزلة ركزوا على حرية الإرادة[1] كشرط أساسي للمسؤولية الأخلاقية، بينما الأشاعرة طوروا مفهوم "الكسب"[2] لتفسير العلاقة بين أفعال الإنسان وإرادة الله.

– إشكالية الخير والشر: ناقش المتكلمون مصادر الأخلاق، وهل الخير والشر عقليان أم شرعيان، مما أثر في تأسيس القواعد الأخلاقية الإسلامية.

وقد استفاد علم الأخلاق من هذه المنهجيات، والجهود الكلامية في إثبات القيم الإسلامية الإنسانية، وعالميتها، من خلال ترسيخها داخل المجتمعات الإسلامية وغيرها من المجتمعات المخالفة عقلا وعقيدة.

المبحث الثاني: خصائص المنهج الكلامي

أولا: منهج واقعي – الواقعية–

إذا نظرنا إلى الأسباب الكامنة وراء نشأة علم الكلام، نجدها ترتبط بالأساس بواقع المسلمين وحاجتهم إلى هذا العلم للإجابة عن عدة تساؤلات، وحل مجموعة من الإشكالات التي كان من شأنها أن تقوض أهم أركان الإسلام وتعصف بالحضارة الإسلامية ككل، فكانت نشأته نشأة واقعية تهتم بحاضر المسلمين ومستقبلهم، ومتطلبات الأمة الإسلامية في عصرها، وهذا يتطلب فهم الواقع، وهو الأمر الذي تفطن له المعتزلة بإقحامهم للمنهج العقلي في صد الهجمات ورد الشبهات التي أثيرت حول الإسلام، ومواكبة التقدم العلمي والحضاري لدى الأمم المجاورة، وهو ما تفطن له المتكلمون من بعدهم من حيث تطور المنهج بتطور العلوم والمناهج البحثية والقضايا المعاصرة لهم.

وتتمظهر هذه الواقعية في الطريقة والأسلوب الذي تقدم به الموضوعات العقدية بل وحتى القضايا التي تهم الإنسانية في جانبها السياسي والاجتماعي، فلا أدل على ذلك من أن أو قضية عالجها هي قضية

[1] الجرجاني، "شرح المواقف"، تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، 1997، الجزء 8، ص 49.

[2] الجويني، "الإرشاد إلى قواطع الأدلة"، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992، ص 163.

الخلافة، ومعلوم أن حال الأمة لا يصلح إلا بصلاح السلطان، فعالج بذلك الموضوعات والقضايا المستصحبة والمستجدة بما يتوافق مع المعطيات الواقعية لعقليات المخاطَبين "ضمانا في ذلك لأن يكون الخطاب نافذا إليهم، مقنعا لهم، لا على أساس أن الغاية هي الإقناع، شأن المنهج الخطابي في المنطق اليوناني القديم، ولكن على أساس أن الغاية هي الإقناع بالحق"

فإذا كان المنطق الأرسطي يسعى إلى الإقناع بغض النظر عن طبيعة المعرفة التي يسعى إلى تحقيقها، فإن المنهج الكلامي ينطلق أولا، من مقدمات واقعية، ويراعي ثانيا، النتائج التي يبحث تحقيقها في أن تتوافق مع الحق وتحقيق المعرفة النافعة المؤيدة بمعطيات الواقع والأخلاق والقيم الإنسانية.

ثانيا: المنهج الكلامي، منهج "تداولي" – التداولية–

إذا كانت الفلسفة كما ذكر الشاطبي تتوسل بمسالك في النظر قد بلغت النهاية في التركيب والتعقيد، بينما المطلوب تقريب الطرق الموصلة للعلم، فإن المنهج الكلامي قد نحى في طريقه تبليغ العلم أسلوبا تداوليا يتصل بخصوصيات المجال الإسلامي والإنسان المسلم من الخاصة والعامة، "فهو – المنهج الكلامي– ينبني على استخدام الأدلة التي يشترك فيها العامة والخاصة، وقبول مناسبتها لنطاق التواصل وملاءمتها لمجال التداول"[1]، وبذلك فهو منهج يتسم بمظاهر التواصل والتفاعل بين الباحث والمتلقي للمعرفة موضوع البحث، وينظر إلى الأسباب العقدية واللغوية والمعرفية، "ما يتناقله المتخاطبون بواسطة لغتهم وما يتعاملون به بموجب عقيدتهم هو جملة مضامين دلالية وطرق استدلالية تتوسع بها المدارك العقلية في أنفسهم كما ينفتح بها آفاق العالم من حولهم".[2]

"متجاوزا بذلك المقال المنطقي الذي يقوم على إنشاء معرفة لا تراعي المناسبة التواصلية الملائمة التداولية، وإنما يراعي استيفاء الشرائط البرهانية والعمل بالمعايير العلمية"[3]

[1] طه عبد الرحمان، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/بيروت، د.ت/ ط2، ص246
[2] المرجع السابق، ص246
[3] المرجع السابق، ص246

وقد يتجه المنتقدون للمنهج الكلامي إلى أن غياب الشرائط البرهانية والبناء الصوري لآليات الاستدلال الكلامي يجعله بعيدا عن تحقيق معرفة يقينية ويضر بقيمته التبليغية، والواقع أن منهج علم الكلام باتسامه بخاصية التداولية اكتسب طابعا علميا وعمليا وواقعيا وقيميا، ذلك أن الخطاب الكلامي أضحى أغنى وأوسع من أن يكون صوريا أو مضيقا، لخرقه مبادئ قانون الفكر المنطقي التي تجاوزها المنهج العلمي الحديث وأثبت محدوديتها وعدم انسجامها مع معطيات العلم الحديث، بل وعدم انسجامها مع القيم الإنسانية وواقع المجتمعات الحديثة والمعاصرة.

كما انتقد الدكتور طه عبد الرحمان على الجابري تنقيصه من قيمته المنهج الكلامي لاتسامه بالخاصية البيانية، وجعله أقل قيمة من أهل البرهان، ويقصد بهم الفلاسفة، فيرد عليه الدكتور طه عبد الرحمان بأن "غفلتهم عن دور الوسيلة اللغوية في تكييف وبناء المضامين المعرفية — بلغ بهم درجة– لم يتميزوا معها آثار البنيات اللغوية اليونانية في كثير من المعاني التي نقلوها عن اليونان، وقد أدت هذه الغفلة عن تأثير اللغة اليونانية الدلالي إلى إنشائهم لتعابير وتراكيب ذات مضامين ظلت مستغلقة على الأفهام يفتقر استيعابها إلى تفاسير صغرى وكبرى ووسطى، لا لشدة عمقها وتجريدها، وإنما لعدم توافرها على الشروط البيانية للوسيلة الجديدة التي تبلغ بها (اللغة العربية)...وعلى هذا، فلا ينقص اهتمام المسلمين بطرق البيان من عقلهم ولا من علمهم شيئا، بل على خلاف ذلك، يعلوا بهم على أهل البرهان علو الوعي بالوسيلة على الوعي بالمحتوى".[1]

وتتجلى كذلك حقيقة هذه الخاصية– التداولية– في كون الخطاب الكلامي هو خطاب حجاجي لا برهاني صناعي، وحد الحجاج كما ذكره الدكتور طه عبد الرحمان "أنه فاعلية تداولية جدلية، فهو تداولي

[1] طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/بيروت، 2000م، ط2، ص 147

لأن طابعه الفكري مقامي اجتماعي، إذ يأخذ بعين الاعتبار مقتضيات الحال من معارف مشتركة ومطالب إخبارية وتوجهات ظرفية، ويهدف إلى الاشتراك جماعيا في إنشاء معرفة علمية، إنشاء بقدر الحاجة".[1]

ونختم حديثنا عن هذه الخاصية بكلام جامع مانع للدكتور طه عبد الرحمان، أبرز فيه امتياز القرب التداولي لعلم الكلام، ورد فيه على ادعاءات الخصم من تأثره بمجالات معرفية خارجية تقدح في استقلاليته وأصالة نشأته، حيث يقول: "من الواضح أن علم الكلام قريب من مجال التداول الإسلامي العربي، ووجه هذا القرب قائم في كون هذا العلم يندرج، من جهة استناده إلى مبادئ العقيدة، تحت المحدد العقدي من محددات هذا المجال، ما يندرج من جهة نظره في طرق الاستدلال عليها، تحت المحدد المعرفي منها، فهو بهذا الاعتبار علم تداولي عقدي معرفي، فقد نشأ كالفقه مع أول مسألة خلافية تظهر بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وهي الخلافة، تتلوها في الظهور مسألة القضاء والقدر، ثم مسألة التوحيد والوحي وهكذا، ولا يفيد الخصم أن يقول بأن عناصر كثيرة انتقلت إليه من مذاهب دينية واتجاهات فكرية تنتمي إلى ثقافات أمم مختلفة، كما لا يفيده أن يقول بأن مباحث علمية متفرقة انتقلت إليه من مجالات معرفية متباينة، ذلك أن هذا التداخل، عل افتراض انه حصل على الطريق الذي يدعيه الخصم، لا عبرة له لأنه سمة لا تخص الكلاميات، بل تعم جميع العلوم متى أخذت في وضع أصولها وقواعدها، ومتى احتاجت إلى مزيد التوسع لنطاقها، ومزيد الإتقان لأدواتها".[2]

ثالثا: منهج تكامل– تداخلي

وهذه الخاصية لا تتأتى إلا للمتكلم، بل هو ملزم بها، إذا ما أراد أن يخوض في علم الكلام، باعتبار أن غاية هذا العلم هو الدفاع عن قضايا الإسلام على اختلافها، فهو يدافع عن القرآن والسنة وقضايا السياسة واللغة والأخلاق والمقاصد والفقه وأصوله والإلهيات..ذلك أن علم الكلام يمكن أن نعتبره هو نفسه منهجا للعلوم الشرعية، فليس من المعقول ولا المقبول، أن يتجنّد من تجند ليدافع عن قضية هو

[1] المرجع السابق، ص 65

[2] تجديد المنهج في تقويم التراث(مرجع سابق)، ص144

ليس أهلا لها ولا يدرك أصولها وفروعها، بل وجزئياتها، لأن من شأن المعارض أن يفحمه لضعف تكوينه فيما يدافع عنه ويحاول إثباته وبيانه، سواء للمسلمين أو لغير المسلمين، بل إن المتكلم لا يصير متكلما إلا إذا أتقن العلوم جلها، تدرجا في طلبها إلى أن يتقنها إتقانا يجعله قادرا على الغوص في جليلها ودقيقها، وفي ذلك يقول الإمام الغزالي في كتابه ميزان العمل: "على المتعلم ألا يخوض في فنون العلم دفعة واحدة، يراعي الترتيب، فيبدأ بالأهم فالأهم، ولا يخوض في فن حتى يستوفي الفن الذي قبله، فإن العلوم مرتبة ترتيبا ضروريا، وبعضها طريق إلى بعض، والموفق مراعي ذلك الترتيب"[1]، فمتى تحقق لطالب المعرفة "موسوعية التكوين" –كما عبّر عنها علماؤنا الأجلاء– آنذاك، حق له الخوض في علم الكلام دفاعا وبيانا لقضايا الدين وحلاّ لإشكالات المسلمين.

وقد تطور هذا التداخل ليشمل العلوم الكونية التجريبية، الفيزياء والفلك والرياضيات والبيولوجيا وغيرها، حتى أضحى لزاما لكل من تمحّض للدفاع عن حوزة الإسلام وحل الإشكالات والقضايا المعاصرة، الإلمام بجوانب من هذه العلوم، أو على الأقل مسايرة مستجدات العلم في هذا الباب، واستثمارها في بناء الدليل، وهو ما اتجه إليه مجموعة من المفكرين المعاصرين، كالمفكر الهندي وحيد الدين خان في مجمل كتبه، وغيره من المعاصرين.

جوانب تحقق التكامل التداخلي

من أهم مظاهر هذا التداخل:

أولا: الوصل بين العقل والنقل :فقد ظلت قضية التوفيق بين العقل والنقل إحدى أكبر القضايا التي استشكلت على المسلمين، بين من يرى أن النقل وحده يفيد في تحقيق المعرفة وأن العقل من شأنه أن يحرف النقل ويقلل من قيمته المرجعية، لذلك نقموا على المتكلمين والفلاسفة أصحاب النزعات العقلية،

[1] الغزالي، ميزان العمل، ضمن النصوص المختارة في الفكر الأخلاقي العربي، ماجد فخري، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1979م، ج1/ص209

وفي المقابل، الفلاسفة من أصحاب النزعات الإلحادية والديانات المثنوية، الذين لا يؤمنون إلا بما يقرره العقل ويتوصل إليه عن طريق البناء المنطقي الصوري، ثم جاء المعتزلة، فعملوا على إقحام العقل في الأمور الشرعية دون إغفال للنقل، لكن مع تفاوت في تصريف كل مصدر، فقدموا العقل على النقل متى تعارضا، لكنه شكل نقطة تحول في مسار تطور الفكر الإسلامي ومناهجه في البحث والتفكير، وسرعان ما ظهر الأشاعرة الذين تفردوا بمنهج علمي عملي لا مثيل له، تجلى في التوفيق بين العقل والنقل، وأثبتوا أنه لا تعارض بينهما وإن بدا ذلك ظاهريا، فعملوا على وضع الآليات العقلية واللغوية التي تفيد في إبراز هذا التكامل والتداخل بين صحيح النقول وصريح العقول، ثم توالت المحاولات الجادة من بعدهم في إثبات هذا التداخل والتكامل وألفت فيها الكتب الطوال، ووظف كمنهج علمي في حل كثير من القضايا التي أشكلت على المسلمين، مما مكّن لهذا الدين أن يَقرُب إلى أفهام غير المسلمين الذين لا يؤمنون إلا بما قرره العقل وأثبته العلم الحديث.

فوظفوا المقدمات العقلية والنصوص النقلية في بناء الأدلة، فأسسوا بذلك لمنطق كلامي جديد يتمايز مع المنطق اليوناني الذي يأخذ بالعقل المجرد الذي يبقى قاصرا عن بلوغ الماورائيات وماهيات الأشياء، فلمّا كان المنطق الكلامي مؤيدا بالوحي الإلهي، فتحت له أبواب السماء وبلغ كنه الغيبيات بما أمده به الوحي الإلهي الذي لا يعزب عنه مثقال حبة في ظلمات ليل لجي.

ثانيا: تفاعله مع باقي العلوم وتداخله معها

يتجلى هذا التداخل في انفتاحه على باقي العلوم، سواء المأصولة منها، ونقصد بها العلوم الشرعية من داخل المنظومة الإسلامية، أو المنقولة من خارج دائرة الإسلام، كالإلهيات والمنطق والفلسفة،[1] وهو ما

[1] ابن خلدون في "مقدمته" تحدث عن تقسيم العلوم إلى علم نقلي و علم عقلي. قال: "ثم إن العلوم المتعارفة بين أهل العمران على صنفين: علوم نقلية وهي مأخوذة عن الخبر، وعلوم عقلية وهي نظرية..." ابن خلدون، المقدمة، بيروت- لبنان، دار الفكر، 1988م، ص446 وما بعدها، بين فيها ما يدخل في العلوم النقلية وما ما يدخل في العلوم العقلية، والواضح فيها أن العلوم النقلية كلها علوم أصلية نبتت من القرآن والسنة وانفرد بها المسلمون، أما العلوم العقلية فتظهر لنا حسب تقسيم ابن خلدون أنها كلها وافدة على المجال التداولي الإسلامي من حضارات غير إسلامية.

يؤكده الدكتور طه عبد الرحمان، من أن هذا العلم "احتضن علوما مختلفة وفدت عليه من آفاق قريبة وبعيدة، فضلا عن العلوم الإسلامية الناشئة فيه، وكان طالب المعرفة يجتهد في تحصيل أكثرها، على قدر وسعه، ولا يرضى بأقلها إلا عند وجود مانع من الموانع، ولما كانت هذه المعارف متعددة المصادر منها المصدر العقلي والمصدر النقلي، وكانت مختلفة المقاصد تتراوح بين المقصد السياسي والمقصد الأخلاقي، فقد تعددت مناهجها النظرية واختلفت أساليبها العملية، فكان طالب المعرفة يجتهد في تحصيل نظرة تتسع لأكثر المناهج والأساليب، إلا أن يقوم مانع من ذلك، قائسا بعضها على بعض، ومنتقلا من بعضها إلى بعض، إمدادا واستمدادا".[1]

وفي هذا النص أيضا بيان لأهمية هذا التداخل والتكامل في إفادة طالب المعرفة في علم الكلام في توسيع أساليبه ومناهجه في إبراز قضاياه والدفاع عنها بما يتوافق مع خصوصيات المجال الذي يبحثه، دون إخلال بمقتضيات ذلك المجال ولا خارجا عن المقدمات الشرعية الضرورية.

بل إن الإمام الغزالي رحمة الله عليه، جعل هذه الخاصية التكاملية من الضوابط العلمية للخوض في هذا العلم، فيوجِب على المتكلم "ألا يدع فنا من فنون العلم، ونوعا من أنواعه، إلا وينظر فيه نظرا يطلع به على غايته ومقصده وطريقه، ثم إن ساعده العمر ووارته الأسباب، طلب التبحر فيه، فإن العلوم لها متعاونة مترابطة بعضها ببعض، ويستفيد منه في الحال حتى لا يكون معاديا لذلك العلم بسبب جهله".[2]

رابعا: منهج عملي – تعلق العلم بالعمل–

- العلوم النقلية: مثل القرآن و الحديث، هي أصلية لأنها مأخوذة من الوحي أو النقل المباشر.
- العلوم العقلية: هي تلك التي تعتمد على الاجتهاد العقلي مثل الفلسفة والمنطق، والتي قد تعتبر منقولة إذا كانت مشتقة من ثقافات غير إسلامية.

[1] تجديد المنهج في تقويم التراث(مرجع سابق)، ص 137

[2] ميزان العمل(مصدر سابق)، ص 209

يقول الدكتور طه عبد الرحمان: "كل ما يقاس بمعيار الفائدة، يكون ثابت الاتصاف بالخاصية العملية".[1]

ومعلوم أن علم الكلام لا يخلو من فائدة، بل إنه يحقق أعظم الفوائد، وهي تحقيق المعرفة بالله وتقويم عقيدة المسلم، وتقويم السلوك الإنساني، والدفاع عن الجانب القيمي والخلقي للإنسان المسلم، بل إن الفكر الإسلامي يرتبط أساسا بالسلوك الأخلاقي أفرادا وجماعات، إن أهم ما ميز المنطق الكلامي عن المنطق اليوناني هو اتصافه بخاصية العمل، فإذا كان المنطق اليوناني أوغل في التجريد واتصف بكونه علما نظريا بشهادة مفكرين غربيين، وهو ما يؤكده أيضا الإمام الشاطبي، عندما طرح الفلسفة اليونانية وأنكر عليها، محتجا بسببين:[2]

أولهما: أن الفلسفة تخوض في مسائل مجردة ليس تحتها عمل، بينما المطلوب ألا ينفك العلم عن العمل.

الثاني: أن الفلسفة تتوسل بمسالك في النظر بلغت النهاية في التركيب والتعقيد، بينما المطلوب تقريب الطرق الموصلة للعلم.

فإن المنهج الكلامي تميز بكونه يحقق المعرفة العقلية النافعة، ومعلوم أن كل معرفة عقلية نافعة لابد أن "تنتقل من مستوى مجرد التمييز النظري إلى مستوى التخلق السلوكي بها...لأنها بفضل هذا التخلق، تنفذ إليها المعاني اللطيفة والقيم الروحية، فتقيها مساوئ التنظير الجاف والتسييس الضار، وتمدها بأسباب العمل المسدد والتأنيس المتبصر".[3]

كذلك، من الجوانب التي تضفي طابع العملية على المنهج الكلامي، أنه يتعدى غاية التمييز بين الصدق والكذب، إلى أبلغ غايات المجال السلوكي والأخلاقي، وهي التمييز بين الخير والشر، لأنه بصلاح

[1] تجديد المنهج في تقويم التراث(مرجع سابق)، ص 85
[2] الشاطبي إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الشريعة، ت: عبد الله دراز، المكتبة التجارية، القاهرة، د.ت، ج56/1
[3] تجديد المنهج في تقويم التراث(مرجع سابق)، ص85-86

العقيدة وثباتها في القلب، يتحصّن المسلم من كل أفعال الشر ويتحقق له الخير الروحي والسلوكي والعملي، وفي تميز المنطق الكلامي بهذا الجانب القيمي الخيِّر، يقول أبو حيان التوحيدي على لسان أبي سليمان السجستاني: "المنطق آلة بها يقع الفصل والتمييز بين ما يقال: هو حق أو باطل فيما نعتقد، وبين ما يقال هو خير أو شر فيما نفعل، وبين ما يقال هو صدق أو كذب فيما يطلق باللسان، وبين ما يقال هو حسن أو قبيح بالفعل"[1]، ويقول أبو الحسن العامري: "المنطق هو آلة عقلية تكمل بها النفس الناطقة التمييز بين الحق والباطل في الأبواب النظرية، وبين الخير والشر في الأبواب العملية"[2]، والمنطق المقصود هنا عند التوحيدي والعامري ليس المنطق الأرسطي، وإنما مقصودهم منطق الأصوليين والمتكلمين، لأن المنطق اليوناني، بسبب التزامه بالاتساق الصوري، غفل عن الجانب الأخلاقي والعملي والواقع، وأوغل في التنظير والتمثيل، عكس المعرفة التراثية التي "تنبني على مبدأ الإجرائية وتمارس تقويم السلوك وتنقل مضامينها إلى حيز التطبيق".[3]

[1] التوحيدي أبو حيان، المقابسات، تحقيق: محمد توفيق حسن، دار الآداب، بيروت، 1989م، ط2، رقم 22/ص110

[2] العامري أبو الحسن، الإعلام بمناقب الإسلام، تحقيق: أحمد غراب، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967م، ص95

[3] تجديد المنهج في تقويم التراث(مرجع سابق)، ص87

المبحث الثالث: الضوابط العلمية والعملية لمنهجية التفكير الكلامي(أخلاقيات الممارسة الكلامية من أجل إنتاج معرفي إنساني عالمي)

أولا: ضبط مقاصد الممارسة الكلامية

أ- مراعاة مقصد التوحيد

إن أول ضابط يضبط الممارسة الكلامية، هو خضوع العقل لأصل التوحيد وإفراد الله عز وجل بالوحدانية، والإقرار بشرعية السنة النبوية، ذلك لأن العلم بالله، هو أعلى مراتب العلم وأشرفها، وهذا المقصد هو الذي يضبط منهجية البحث والتفكير في علم الكلام، لأن المتكلم يراعي هذا المقصد أثناء إنشائه أدلته وطرق الاستدلال والحجاج والمناظرة.

ولما غاب هذا المقصد عن المناطقة، خرجوا بنتائج تنافي القيم العقدية والإنسانية وتكريس عقيدة التعدد والإلحاد، يقول الإمام الطحاوي: "ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام، فمن رام علم ما حظر عنه علمه، ويقنع بالتسليم فهمه، حجبه مرامه عن خالص التوحيد، وصافي المعرفة وصحيح الإيمان، فتذبذب بين الكفر والإيمان، والتصديق والكذب، والإقرار والإنكار، موسوسا، تائها، شاكا، لا مؤمنا مصدقا ولا جاحدا مكذبا".[1]

والمتكلم بأخذه بأصل التوحيد، فهو يراعي في منهجه أمورا ثلاثة:

أ- ربانية المصدر: أن الحقيقة والمعرفة الحقة، مصدرها من عند الله وحده، لذلك فهو يأخذ بالكتاب والسنة في طريق استعمال العقل وتوجيهه بهذين الأصلين العظيمين.

ب- ربانية الوسيلة: مراعاة المنهج الكلامي لمقصد التوحيد، الذي هو مناط علم الكلام، جعله كذلك يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الوسيلة الموصلة إلى تحقيق المعرفة بالله، وذلك كما سبق أن العقل الكلامي موجه بالقرآن والسنة، فالعقل حاضر بقوة في تقرير العقائد وبيانها في كثير من الآيات القرآنية، وقد أشاد

[1] الطحاوي أبو جعفر الحنفي، العقيدة الطحاوية، دار ابن حزم، بيروت، ط1/1416هـ-1995م، ص14

الله عز وجل بقيمة العقل وضرورة الحفاظ عليه، والاستعانة به في تقرير قضايا الدين وتجديدها وتطويرها بما يلاءم طبيعة العصر.

ج- ربانية الغاية: ولعل الغاية هي أبرز ما ميز علم الكلام عن باقي العلوم، وإن كانت تشترك معه في بعضها، إلا أن علماء الكلام بحثوا العديد من القضايا التي توجس منها غيرهم، فلم تقتصر الغاية على تحقيق جانب العبادات فقط، وإنما إلى تحقيق مقصد الاستخلاف، فالدين الإسلامي لم يترك مجالا إلا ووضع له نظاما وقواعد تحكمه، ولكن مع مرور الزمن أضحى الدين حكرا على جانب العبادات دون الحياة الدنيا، لكن المتكلمين خاضوا في قضايا سياسية واجتماعية، إلى جانب قضايا عقدية وتشريعية، محاولين إخراج الأمة الإسلامية من مأزقها وتخلفها الحضاري، وفق منهج إسلامي خالص، يناظر أصحاب النزعات الفلسفية الغربية التي نظرت إلى الأمة الإسلامية من منظار الغرب، محاولين إسقاط الحضارة الأوروبية على واقعنا وقيمنا التي هي في أصلها تتعارض مع قيمهم المنحرفة والمتحيزة.

ثم إن مقصد التوحيد يجمع بين النظري والعملي:

- نظريا: تخليص العقيدة من الشوائب التي علقت بها وردِّ الشبهات التي أثيرت حولها، وبيانها للناس بأسلوب يقرب إلى الأفهام ويوقر في القلب وينعكس على سلوكاتهم (وهو الجانب العملي الذي نريده)

- عمليا: بصلاح العقيدة ورسوخها في القلب، يتحقق إيجاد الإنسان الصالح والمجتمع الصالح والأمة الصالحة، وتتقوم السلوكات وتنضبط الأخلاق وتترسخ القيم.

ب- البحث عن الحق، وتحقيق الانتفاع

غاية المتكلم ليست مجرد البحث عن المعرفة، وإنما البحث عن الحق والتمييز بينه وبين الباطل، وبين الخير والشر، بإقامة الحجج ودفع الشبه والفاسد من القول والرأي.

ثم إن من أبرز غاياته، تحقيق الانتفاع، حتى إن العلماء نقموا على العلم الذي لا منفعة فيه، عكس العدة المنطقية التي أخلّت بهذا المبدأ، لأن الباحث في علم الكلام يهدف إلى تحقيق المقاصد النظرية والعملية، وليس بحثه مجردا عن الغايات، وإنما يكون ربطه للأسباب بالمسببات ربطا غائيا، يرى الصلة

بين العلم والعمل والسلوك وفق مبدأ جلب المنفعة ودرأ المفسدة، في مقابل المنطق الصوري الذي يربط المقدمات والنتائج وفق بناء صوري مجرد يغفل الجانب الغائي في علاقة الأسباب بالمسببات والعلل بمعلولاتها.

ج- تأصيل الأحكام الأخلاقية

وهذا التأصيل، في أصله ينشأ عن تحقيق مقصد التوحيد الذي سبق ذكره، ذلك أن الأخلاق مبنية- كما قرر ذلك الدكتور طه عبد الرحمان-على التوحيد لا على التعدد، وأنها مشرعة تشريعا إلهيا لا وضعا إنسانيا.

وهذا الضابط العملي السلوكي من أهم ما ميز علم الكلام عن المنطق اليوناني، وشكل معه نقطة فارق في توجه كل منهج في بناء آلياته ومقدماته الاستدلالية، وقد أشرنا فيما سبق إلى أن غياب مقصد التوحيد عن اليونانيين نتج عنه القول بتعدد الآلهة، ومنح السلطة المطلقة (النظرية والعملية) لغير الله، "فهذا أفلاطون يجعل – رئيس المدينة- حائزا على معرفة المطلق، ومعرفة الخير الأقصى، وقادرا على وضع القوانين العادلة، وهذا أرسطو يجعله حائزا على أشرف العلوم النظرية وهي "الحكمة"، وعلى أشرف العلوم العملية وهي "السياسة"، ونسبوا إليه القداسة وأوصافا إلهية أخرى، فجعلوه عقلا ومعقولا وعقلا مستفادا مولّيا وجهه شطر العقل الفعال".[1]

ثانيا: الاستقلالية

من الصعب أن نجزم بأن باحثا يستطيع التجرد من أحكام مسبقة، والتمتع بالاستقلالية في بناء المعرفة، خصوصا إذا تعلق الأمر بمجال العلوم الإنسانية والاجتماعية والدينية على الخصوص، لأن المناهج التي يتبعها الباحث ويرتضيها، غالبا ما ينتقي منها ما يخدم فكره ويؤيده، لذلك يحاول الباحث بناء منهج

[1] الفرابي أبو نصر، آراء إهل المدينة الفاضلة، تحقيق: ألبير نصري نادر، دار المشرق، بيروت، 1982م، ص 124

بحثي وأسلوب تفكير يحقق الغايات التي حددها مسبقا، (وذلك راجع لكون الباحث يحدد مضمونه المعرفي والأيديولوجي قبل أن يستدل عليه، ثم ينتقي من المناهج ما يثبت قضاياه).

ولعل أنه من أبرز الأسباب التي كانت وراء رفض المتكلمين الأول للمنطق الأرسطي، هو وعيهم أن هذا العلم– المنطق– ليس علما محايدا، ذلك أنه يتضمن خلفية ميتافيزيقية أرسطية، يؤدي الأخذ بها إلى إبطال العديد من المقدمات الكلامية، ويؤكد هذا القول ابن خلدون ويبين وجه هذا الاعتراض الذي يقدمه المتكلمون، في نص طويل يقول فيه: "المنطق كله يدور على الترتيب العقلي، وإثبات الكلي الطبيعي في الخارج لينطبق على الكلي الذاتي المنقسم إلى الكليات الخمس في الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض والعام، وهذا باطل عند المتكلمين، والكلي الذاتي عندهم إنما اعتبار ذهني ليس في الخارج ما يطابقه أو حال عند من يقول بها، فتبطل الكليات الخمس والتعريف المبني عليها، والمقولات العشر، فيبطل العرض الذاتي، فيبطل ببطلانه القضايا الضرورية الذاتية المشترطة في البرهان عندهم، وتبطل العلية العقلية فيبطل كتاب البرهان وتبطل المواضيع التي هي لباب كتاب الجدل، وهي التي يؤخذ منها الوسط الجامع بين طرفي القياس".[1]

ونحن أيضا، لا نجزم أبدا بأن المتكلمين تحلوا بهذا المبدأ قطعا، لكن على الأقل دافعوا عن قضايا شكلت قاعدة الإسلام، فعملوا على بناء منهج خاص بهم يخالف منهج المنطقيين، لا لأغراض شخصية أو سياسية، وإنما نصرة لدين الإسلام ولو على حساب أنفسهم، وهذا في أصله تجرد من كل هوى نفس.

ثالثا: مراعاة خصوصيات مجال البحث، وخصوصيات المخاطب

أ– مراعاة خصوصيات مجال البحث

النشأة الأولى لعلم الكلام كانت بغاية الدفاع عن العقيدة، لذلك جاء المنهج الكلامي يراعي خصوصيات مجال البحث، عكس المنطق الأرسطي الذي خاض في مجالات متعددة متباينة في الموضوع

[1] المقدمة (مصدر سابق)، ج3/ص96

والغاية، ملتزما منهجا واحدا وآليات محدودة ومحصورة، تنزل على مختلف مجالات البحث (السياسة، الدين، الاقتصاد، الأخلاق، وحتى في مجال العلوم التجريبية)، لذلك نجد الفلسفة الحديثة والمعاصرة تتجرد من الفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي على الخصوص دون محاولة تطويره وإحيائه، وإنما بتقديم البديل، عكس علم الكلام الذي استطاع الصمود في وجه الانتقادات التي وجهت إليه وظل حيا إلى يومنا هذا، رغم فترات الركود التي عرفها، وما ذلك إلا لمجاراته لقضايا العصر بما يتناسب معها من مناهج وآليات.

فدخول العقل في المنهج الكلامي، لم يكن لمجرد الترف الفكري ولا من التكلف السلبي، وإنما لحاجة اقتضتها طبيعة القضايا التي اصطدم بها المعتزلة، وكذلك خصوصيات الجهة التي فرضت على المتكلمين الأول هذا التوجه العلمي، وهو إيمانهم بالعقل المطلق دون النص الإسلامي المقدس، فعمد بذلك المعتزلة على إنشاء منهج علمي جديد يقوم على مجموعة من المقدمات العقلية والبرهان الجدلي، ليتأسس بذلك منهج علمي جديد في تاريخ الفكر الإسلامي، كان وراء ظهور العديد من المناهج الإسلامية التي أسهمت في بناء المعرفة..

ورغم أن مفكري الإسلام في الفترة المعاصر، حاولوا استبدال المنهج الكلامي القديم بنتائج العلم الحديث، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يستثمروا هذه النتائج العلمية البحثة دون استعانة بالقواعد والمقدمات العقلية الكلامية، التي أنتجها المتكلمون، كقياس الغائب على الشاهد، ودليل الإتقان، وغيرها من المقدمات الكلامية...

إلا أن هذا الاستخدام لمعطيات العلم الحديث وإدماجها في مناهج البحث الكلامية، يبرز لنا ميزتين علميتين للمنهج الكلامي:

أولها: أنه علم لا يزال حيا، ولا يمكن لأي مفكر إسلامي، يحاول الدفاع عن قضايا الإسلام وحل مشكلات المسلمين، الاستغناء عنه وإن ادعى ذلك.

ثانيا: أنه منهج حيوي ومتطور، يواكب تطور المناهج والعلوم ويستثمر معطيات العلم، ويراعي خصوصيات العصر وطبيعة المعرفة التي يسعى تحقيقها، دون إخلال بقواعد الشرع الإسلامي.

ب- مراعاة خصوصيات المخاطب

سبق وتحدثنا عن خاصية التداولية التي ميزت المنهج الكلامي على نظيره المنطقي، والتي أبرزنا من خلالها كيف أن المتكلم يراعي حال المخاطب بما يقرب إلى فهمه ويقتنع به، لذلك جاءت آليات الاستدلال والبحث الكلامي أكثر وقعا في نفوس المخاطبين وأقدر على التواصل، وأبعد عن عثرات الكلام وسقطاته.

لذلك نجد القياس الكلامي، كان أكثر إنتاجا للحقائق والمعارف، لعدم التزامه بالاتساق الصوري الذي ينافي شرط الاستدلال الطبيعي أو الأمي كما عبر عنه الإمام الشاطبي، والذي يقدح في القياس الجامع الذي هو اسم أول للقياس الحملي الأرسطي المعلوم من جهتين أساسيتين:

إحداهما: جهة التصنيع، لأن هذا القياس ينافي شرط الاستدلال الطبيعي، الموافق للجمهور..

والثانية جهة التعقيد، لأن في تركيب الأقيسة فيما بينها طول يؤدي إلى تعثر العقل في الوصول إلى المطلوب.[1]

والانفلات من البناء الصوري لا يعني عدم تقيد المنهج الكلامي بضوابط تؤطر عملية التفكير، وإنما على العكس من ذلك، فما خرج عن الاتساق الصوري إلا لانضباطه بضوابط الشرع الإسلامي، وخصوصيات المجتمع المسلم، وكذلك مراعاته حال المخاطبين، حتى تتحقق غاياته، من ترسيخ العقيدة وحل مشكلات المجتمع المسلم وتحقيق المعرفة المؤيدة بالعمل النافع.

رابع: التعاون من أجل الوصول إلى الحق

[1] الشاطبي،الموافقات، ج1/ص87

بما أن غاية علم الكلام هي إظهار الحق والتمييز بين الخير الشر والحسن والقبح، فإن المتكلم لا يسعى إلى إفحام الخصم، بقدر ما يسعى إلى تحقيق المعرفة الحق وبيان الصواب من الخطأ، سواء ظهر على لسانه أو على لسان غيره، بل إن المتكلم يتعاون مع غيره لتحقيق المعرفة الصحيحة والنافعة، وهذا أمر بارز عند علماء الكلام في مقابل الفلاسفة، وذلك راجع إلى أن المتكلمين اختصوا بعلم المناظرة، هذا العلم الذي شكل أحد أهم قواعد المنهج الكلامي فيما بعد، وعيا منهم بضرورة ترك الخلاف والجدل العقيم، لذلك نجد هذا العلم أقرب إلى دائرة العلوم الشرعية من دائرة الفلسفة.

فإذا كان أرسطو قد وضع قواعد المنطق لتوجه العقل نحو التفكير الممنهج والمنضبط، فإن المتكلمين وضعوا آلية المناظرة في مقابل المنطق الأرسطي، وحددوا لها ضوابط ومبادئ وأخلاقيات تنظم طريقة التفكير وطريقة البحث عن المعرفة الحقة، فاختلفت عن المنطق بأنها تتعاون مع المخالف للتخفيف من حدة الخلاف والوصول إلى الحق، سواء ظهر على لسانه أو على لسان غيره.

والمتكلم بالتزامه لهذا الضابط الأخلاقي، تتوسع دائرة البحث لديه، ويكتسب آليات جديدة تعينه على تطوير منهجه في التفكير والبحث.

ونظرا لما حققته آلية المناظرة من تطور في مناهج البحث الكلامية، لقيامها على طرق التعاون من أجل الوصول إلى الحق، فقد عمل مفكرو العصر الحديث إلى إحيائها وإعطائها طابعا معاصرا لما لنا من حاجة ملحة لها في عصرنا من أجل تضييق فجوة الخلاف مع الآخر المخالف لعقائدنا وقيمنا، ويعتبر الدكتور طه عبد الرحمان من أبر المفكرين المعاصرين الذين اهتموا بتطوير منهج المناظرة والدعوة إليه، مقربا إياه إلى مجال التداول الإسلامي.

خامسا: مراعاة الاختلاف الديني والعرقي والانتماءات المذهبية

رغم أن علم الكلام ذا مرجعية دينية إسلامية، فلم يقتصر في فهمه للدين وإبراز قضاياه لغير المسلمين فقط، ولا إلى الرغبة في إفحام غير المسلمين، وإنما كانت الغاية تبليغ رسالة الإسلام إلى العلم أجمع بغض النظر عن ألوانهم وألسنهم ومدركاتهم ومعارفهم وعقيدتهم.

يقول الله عز وجل مخاطبا نبيه الكريم ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾ الأنبياء107 ، فلما كان للعالمين، كان لابد أن يراعي اختلاف الناس، وقد سبق وبينا كيف أن المنهج الكلامي لم يلتزم بالاتساق الصوري إلا وعيا من المتكلمين بعالمية الدين الإسلامي، وأن الخطاب ينبغي أن يكون موجها لكل الناس مهما اختلفت وتباعدت انتماءاتهم وأعراقهم وأجناسهم، بل يراعي حتى مدارك الناس وقدرتهم على الفهم، فالله عز وجل خلق الناس كاسبين للعلم لا ملهمين، والصحابة أنفسهم وقع لهم الخلاف في فهم كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم بشأن صلاة العصر في بني قريضة، وفي غيرها من المسائل، والحقيقة أن هذا النوع من الاختلاف يفيد المتكلم في إثراء معارفه ومداركه، ويدفعه لتأسيس آليات جديدة تيسر له حل الخلاف أو على الأقل التقريب بين الآراء.

فالمنهج الكلامي إذن، هو منهج حوار ومجادلة ومناظرة، يهدف تحقيق الحق لا إفحام الغير، وهذا المنهج يجد ضوابطه في القرآن الكريم، فالله عز وجل أمر نبيه الكريم، أن يلتزم هذا المبدأ مع غير المسلمين من الكتابيين وغيرهم، بل إن القرآن الكريم نفسه غني بهذه المجادلات التي تحق الحق وتدمغ الباطل، لا على أساس التعصب، لكن بمبدأ البرهان الذي لا مراء فيه، يقول الله عز وجل ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةٗۖ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡۖ هَٰذَا ذِكۡرُ مَن مَّعِيَ وَذِكۡرُ مَن قَبۡلِيۗ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡحَقَّ فَهُم مُّعۡرِضُونَ ٢٤﴾ الأنبياء24 ، ويقول في سورة سبأ ﴿۞ قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُلِ ٱللَّهُۙ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ٢٤﴾ الآية24، وفي تفسير هذه الآيات، نجد الإمام الرازي يقول: "هذا

إرشاد من الله لرسوله إلى المناظرات الجارية في العلوم وغيرها، وذلك لأن أحد المتناظرين إذا قال للآخر هذا الذي تقول خطأ وأنت فيه مخطأ يغضبه، وعند الغضب لا يبقى سداد الفكر، وعند اختلاله لا مطمع في الفهم، فيفوت الغرض، وأما إذا قال له بأن أحدنا لا يشك في أنه مخطئ والتمادي في الباطل قبيح والرجوع إلى الحق أحسن الأخلاق فنجتهد ونبصر أينا على الخطأ ليحترز فإنه يجتهد ذلك الخصم في النظر ويترك التعصب.[1]"

يمكن أن نستخلص من كلام الرازي أن الأصل في المناظرات إظهار الحق لا إفحام المخالف، والاعتراف بصواب الغير متى ظهر الحق عنده، وهذا من باب تظافر الأدلة وتكاملها لا تساقطها، فالدليل وإن كان خاطئا يُظهر صواب الدليل المخالف، بل قد يكون طريقا إلى ظهور الصواب من باب بطلان الدليل يؤذن ببطلان المدلول ومن باب مفهوم المخالفة والسبر والتقسيم بسبر الأدلة واختيار الأقوم منها.

وهذا المبدأ أو الضابط العملي والأخلاقي، نجده بارز المعالم عند أئمة الأشاعرة، وعلى رأسهم الإمام أبو الحسن الأشعري (ت324هـ)، الذي أسس منهجه على مبدأ الوسطية والاعتدال ونبذ التعصب، إذ يرى أنه ليس من اللائق تضليل الناس أو البراء منهم، والوصول معهم بالخلاف الكلامي إلى حد التباين، وهو منهج جمهور الأشاعرة، ليصبح اليوم أهم ضابط أخلاقي يضبط الممارسة الكلامية النظرية والعملية.

سادسا: مراعاة ضوابط الخلاف والحوار وآدابه

لما كان الخلاف سنة الله في خلقه، وجب وضع منهج علمي يهدف إلى تضييق هوة الخلاف والوصل بين آراء المخالفين، لذلك وضع المتكلمون أسلوب الحوار آلية لتبادل الآراء والمعلومات ووجهات النظر بشكل مفتوح وصريح مما يساعد على فهم الآخر واكتساب فهم أعمق للمواقف المختلفة.

وذلك لا يتأتى إلا بمراعاة آداب وضوابط الحوار الرصين:

[1] الرازي فخر الدين، التفسير الكبير(مفاتيح الغيب)، دار الفكر، بيروت، ط1401/1هـ/1981م، ص 258

أ- احترام المخالف وتجنب الإساءة إليه: فمتى احترم المتكلم المخالف له، كان ذلك المخالف على استعداد لأن يقبل بأي نتيجة يصل إليه بطريق الحوار المؤيد بالحجج والأدلة المحققة للمعرفة النافعة والمؤدية إلى العمل الصالح والاعتقاد الصحيح.

ب- تحديد نقاط الاتفاق: عن طرق الحوار يمكن للأطراف المشاركة فيه التركيز على النقط المشتركة بينهم والعمل على تعزيزها، مما يقلل من حجم الخلاف ويعزز التفاهم المتبادل.

ج- تحديد جوانب الخلاف والبحث عن حلول: الحلول المتوصل إليها بهذا الطريق تكون موضوعية ومقبولة للجميع، ويمكن أن نرجع هذا الطريق إلى المقدمة التي وضعها الباقلاني "الاستدلال بالمتفق عليه المختلف فيه".

د- بناء الثقة: فالمحاور إذ يهدف إلى تذييل الخلاف وتحقيق الاتفاق، يكتسب الثقة في الطرف الآخر، فيكون على استعداد معه للوصول إلى الحق وتعزيز التعاون المشترك.

ر- البحث عن الحقيقة والمعرفة النافعة: وهو من أهم ما ميز المنهج في علم الكلام، كما سبق في البحث، أن المتكلم يهدف إلى التمييز بين الحق والباطل والخير والشر، فمتى ظهر ذلك على لسان خصمه، رضي به وقبله ما دامت الغاية هي البحث عن الحقيقة والمعرفة النافعة، وليس فقط الفوز بالحجة وإثبات الصواب الشخصي.

خاتمة

كخلاصة، نقول أن علم الكلام كمنهج، له خصوصية إسلامية منفصلة عن الفكر اليوناني القديم وخاصة المنطق الأرسطي، وأن دعوى تأسيس المنهج الكلامي على المنطق الأرسطي هي دعوى أريد بها نزع الفرادة عن العقل الإسلامي، بل ونزع العقلانية عن الفكر الإسلامي، مُرجِعين إلى أن أصل التفكير العقلي المحكم لا يكون إلا بواسطة قيام التفكير على المنطق الصوري، فالأدلة تثبت أصالة المنهج الكلامي، بل وامتيازه المنطقي عن غيره، بدليل أنه ظل نشطا ومواكبا لجل فترات التاريخ الإسلامي

والإنساني، وكان منتجا في مختلف العلوم الشرعية، فإذا ما استطاع المعاندون إرجاع أصول هذا المنهج الإسلامي إلى قيامه على أصول يونانية، فهذا يعني بالنسبة لهم أن العلوم الشرعية قامت في أصلها على نفس المنبع (المنطق الأرسطي)، كونها لا تنفك في تكوين مناهجها وقواعدها البحثية والاستدلالية على مناهج علم الكلام.

لقد أثبتنا بالحجج، التاريخية (ظهور علم الكلام قبل تطور دراسات المنطق في البلاد الإسلامية، ثم كيف أن دخول المنطق مع الغزالي غير مسار علم الكلام)، والبنيوية (المقدمات العقلية والآيات الاستدلالية الكلامية التي تنافي في تكوينها آليات المنطق الصوري).

نستخلص إذن، أن مناهج البحث والاستدلال في علم الكلام:

1- هي مناهج أصيلة ذات طابع إسلامي خالص، قياسا على أن العقل الكلامي نشأ في بيئة إسلامية خالصة من أي علم أو منهج دخيل من شأنه أن يؤثر في عملية التفكير الإسلامي.

2- أسهم علم الكلام بمناهجه الجديدة والمتفردة في إرساء معالم منهج عقلي إسلامي، امتد أثره إلى باقي العلوم.

3- تأسيس منهج عقلي ومنطق كلامي يضاهي المنطق اليوناني الأرسطي، ويمتاز عنه ويتفوق عليه بتكوينه الثلاثي القيم انطلاقا من ثلاثية (الله، الإنسان، الكون)، في مقابل المنطق الأرسطي الثنائي القيم، ذو التوجه المادي الصرف، مكتفيا بثنائية (الإنسان، الكون).

4- هذه الثلاثية (الله، الإنسان، الكون)، التي شكلت البنية الأساس، جعلت المنهج الكلامي يتسم بعدة خصائص متفردة، لم تعط لغيره من المناهج، فمتى كان الله هو المنطلق في البحث، والمنتهى في الوصول- لأن العلم بالله هو أشرف العلوم- أمكن للمنهج الكلامي أن يخوض في قضايا غيبية ويتعمق في استكناه حقيقتها بما أمده به الوحي الإلهي.

5- لا يعني عدم تقيد المنطق الكلامي بالبناء الصوري، أن المنهج الكلامي يبني الدليل على هواه وبما يحقق مبتغاه، وإنما كانت له ضوابط أقوة من ضوابط المنطق الأرسطي، فإذا كان مقصد التوحيد هو

أقوى ضابط يراعيه المتكلم وأبلغ غاية يسعى تحقيقها، فهذا يجعله يرعى خصوصيات مجال بحثه (العقيدة الإسلامية)، وخصوصيات المجتمعات على اختلافها وتباعدها.

6- ثم إن المنهج الكلامي هو منهج يجمع بين الشق النظري والشق العملي، إذ يرعى تعلق العلم بالعمل، وتحقق الانتفاع، وهذا الأمر لا يتأتى إلا بمراعاة مقصد التوحيد، وأن العقيدة الصحيحة تنعكس على سلوكيات الأفراد وأعمالهم.

7- مراعاة الجانب الأخلاقي أعطى للمنهج الكلامي خصوصي عالمية تمتد إلى المجتمعات غير الإسلامية، بمراعاة آداب الخلاف والاختلاف وضوابط الحوار والجدل والمناظرة، مما نتج عنه معرفة تشاركية يتعاون في تحقيقها جميع الأطراف المشتركة، معرفة قوية مبنية على الأخلاق العلمية والسلوكية، يقبلها الجميع ويرضاها، وقد أسهم الجانب الأخلاقي في إبراز قيم الإسلام وإبلاغها إلى غير المسلمين، ليخرج علم الكلام من نطاق الدفاع والجدل العقيم، إلى البيان وحل المشكلات والانفتاح على العالم، بما له من خصوصيات أمده بها التأييد الإلهي من خلال القرآن والسنة النبوية الشريفة.

قائمة المصادر والمراجع

1. ابن تيمية، موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1950م
2. ابن خلدون، المقدمة، بيروت– لبنان، دار الفكر، 1988م
3. ابن عساكر، تبيين كذب المفتري، الناشر: القدسي، دمشق، 1929/1347م
4. الباقلاني، التقريب والإرشاد، تحقيق: عبد الحميد بن علي أبو زنيذ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1418هـ- 1998م
5. الباقلاني، التمهيد، تحقيق: ريتشارد مكارثي اليسوعي، بيروت، المكتبة الشرقية، 1957م
6. بخيت مصطفى أحمد عبد الحليم،أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي، دار البصائر ، القاهرة، ط1، 2012م
7. البغدادي عبد القاهر، الفرق بين الفِرق، دار المعرفة، بيروت، 1998م
8. البيهقي، الأسماء والصفات، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م
9. التفتزاني مسعود بن عمر، شرح المقاصد(مقاصد في علم الكلام)، الناشر: الحاج محرم صفند البوصنوي، إسطانبول، 1305هـ/1888م
10. التوحيدي أبو حيان، المقابسات، تحقيق: محمد توفيق حسن، دار الآداب، بيروت، ط2، 1989م
11. الجابري محمد عابد، نحن والتراث– قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي– المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء، 1993م
12. الجرجاني عبد القاهر، شرح المواقف، تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، 1997م
13. الجويني أبو المعالي، الإرشاد إلى قواطع الأدلة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م
14. حسينة يخلف، قراءة في الأسس الكلامية لبناء الفكر النحوي، مجلة قراءات، المجلد:13/العدد:01 /2021م

15. الذهبي شمس الدين ، سير أعلام النبلاء، دار الحديث، القاهرة، 2006م
16. الرازي فخر الدين، التفسير الكبير(مفاتيح الغيب)، دار الفكر، بيروت، ط1/1401هـ/1981م
17. السيوطي جلال الدين، صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، يليه مختصر السيوطي لكتاب: نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان لتقي الدين بن تيمية، نشره وعلق عليه: علي سامي النشار، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، د.ت
18. السيوطي، الحاوي للفتاوى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م
19. الشاطبي إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الشريعة، ت: عبد الله دراز، المكتبة التجارية، القاهرة، د.ت
20. الشهراني عايض، التحسين والتقبيح العقليين وأثرهما في مسائل أصول الفقه، كنوز إشبيليا، 1429هـ/2008م.
21. الشوكاني محمد بن علي، إرشاد الفحول، تحقيق: محمد سعيد البدري، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، 1997م
22. صاعد الأندلسي، طبقات الأمم، طبعة القاهرة، د.ت
23. الطحاوي أبو جعفر الحنفي، العقيدة الطحاوية، دار ابن حزم، بيروت، ط1/1416هـ-1995م
24. طه عبد الرحمان، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/بيروت، ط2/د.ت
25. طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء/بيروت، ط2، 2000م

26. العامري أبو الحسن، الإعلام بمناقب الإسلام، تحقيق: أحمد غراب، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967م

27. الغزالي أبو حامد، المنقذ من الضلال، ت: جميل صليبا وكامل عياد، دار الأندلس، بيروت، ط7/ د.ت

28. الغزالي، ميزان العمل، ضمن النصوص المختارة في الفكر الأخلاقي العربي، ماجد فخري، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1979م

29. الفرابي أبو نصر، آراء إهل المدينة الفاضلة، تحقيق: ألبير نصري نادر، دار المشرق، بيروت، 1982م

30. الفرابي، كتاب القياس(كتاب مستل من المنطق عند الفرابي)، تحقيق: رفيق العجم، بيروت، دار المشرق، 1967م

31. فون كريمر، الحضارة الإسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية، تعريب: مصطفى طه بدر، دار الفكر العربي، د.ط، د.ت

32. القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

33. النشار علي سامي، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، 1404هـ/1984م

34. النيسابوري أبو القاسم، الغنية في الكلام، تحقيق: مصطفى حسين عبد الهادي، القاهرة، دار السلام،2010م

1- Josef Van Ess, Logical structure of Islamic Theologie, kleine Shrefter, author: Hinrich Biesrefled, Brill, 2018